تُراثُ الفَرَّاءِ فِي رَسْمِ الْمُصْحَفِ الشَّرِيفِ
مِنْ خِلالِ كِتَابِهِ (مَعَانِي القُرْآن)

إعداد

د. حاتم بن عبد الرحيم آل جلال التميمي

د. حاتم بن عبدالرحيم بن عبدالكريم آل جلال التميمي

- الأستاذ المشارك بكلية القرآن والدراسات الإسلامية بجامعة القدس.
- حصل على درجة الدكتوراه من قسم الدراسات الإسلامية كلية الآداب بجامعة عين شمس القاهرة بأطروحته: (التوجيهات القرآنية في العلاقات الزوجية).
- حصل على درجة الماجستير من قسم أصول الدين كلية الشريعة بالجامعة الأردنية .

ملخص:

يهدف هذا البحثُ إلى دراسة ما اشْتَمَلَ عليه كتابُ (مَعَاني القرآن) للفرَّاءِ من أُصُولِ رسم المصحف الشريف وَمَسَائِلِهِ، مَعَ بَيَانِ مَدَى مُوَافَقَةِ مَا ذَكَرَهُ لِمَا هُوَ مُقَرَّرٌ في عِلْمِ رسم المصحف الشريف، وَبَيَانِ الأَثَرِ الْعِلْمِيِّ للفرَّاءِ فِي مَا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْعِلْمِ فِي مَنْ جَاؤُوا بَعْدَهُ.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، حمداً كثيراً طيِّباً مباركاً فيه، وأفضلُ الصلاة وأتمُّ التسليم على سيِّدنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد....

فإن كتابَ (**مَعَانِي الْقُرْآنِ**) للإمامِ أبي زكريَّا يحيى بنِ زيادٍ الْفَرَّاءِ (ت ٢٠٧هـ) مرجعٌ من أهمِّ مراجعِ المكتبةِ الإسلاميةِ؛ لِمَا اشتمل عليه من الفوائدِ العظيمةِ الجليلةِ في علم التَّفسير، وعلم العربية، وغيرهما. وكان من بين العلومِ التي اشتملَ عليها مسائلُ منثورةٌ في كتابِهِ عن رسمِ المصحفِ الشَّريفِ (الرَّسْم العثْمَانِيِّ). وبعد النظر والتدقيق في هذا الكتاب تبيَّن للباحث أن المواضع التي تحدث عنها الْفَرَّاء عن رسم المصحف غيرُ قليلةٍ، وأنها تستحقُّ أن تُجمع في بحثٍ وتُعرض وتُناقش، مع تبيين ما للفراء، وما عليه؛ حيث إن مَوَاقِفَهُ من مسائلِ رسم المصحف لم تكنْ واحدةً كما سيظهر من خلال البحث. هذا وقد ألف الْفَرَّاء كتاباً مستقلاً في رسم المصحف الشريف، سماه (اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المُصَاحِف)[1]، ولكنَّ هذا الكتابَ مفقودٌ لا يوجد له أثرٌ. وبما أن كتاب (مَعَانِي الْقرْآنِ) مشتملٌ على طائفةٍ من مسائل رسم المصحف الشريف فبالإمكان الوقوفُ، ولو بشكلٍ جُزْئِيٍّ على تُراثِ الْفَرَّاء في هذا العلم. ومن هنا جاءت فكرة الكتابة في هذا الموضوع.

---

(١) ينظر: معجم الأدباء ٦/ ٢٨١٥. الفهرست ص: ٥٥. معجم المؤلفين ١٣/ ١٩٨.

أسباب اختيار الموضوع

١. ضياعُ كتابِ الْفَرَّاء في رسم المصحف الشريف.

٢. عدمُ وجودِ دراسةٍ مستقلةٍ في الموضوع.

٣. الرغبةُ في الكتابة في موضوع رسم المصاحف الشريفة.

أهداف الدراسة

١. إسداءُ خدمةٍ إلى كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ، وهو أشرفُ الكتب، ومن ثَمَّ إسداء خدمةٍ إلى كتابٍ من أهمِّ مراجعِ المكتبةِ الإسلاميةِ؛ وهو كتابُ (مَعَانِي الْقُرْآنِ) للفراء.

٢. الوقوفُ على ما تضمَّنَهُ كتابُ (مَعَانِي الْقُرْآنِ) من مسائلَ متعلقةٍ برسمِ المصحفِ الشريفِ، وبيانُ مدى مطابقتها لما هو مُقَرَّرٌ في علم الرَّسْم.

٣. محاولةُ الوقوفِ على تُرَاثِ الْفَرَّاء في رسم المصاحف الشريفة، بعدَ ضياعِ كتابِهِ (كتاب اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في الْمَصَاحِف).

أهمية الدراسة

١. أنها الأولى –بحسب علم الباحث– التي تناولت هذا الموضوع.

٢. تستمدُّ أهميَّتَهَا من أَهَمِّيَّةِ موضوعِهَا، وهو من أشرفِ العلومِ.

٣. أنها تتعلق بأحد أبرز كتب مَعَانِي الْقُرْآنِ، وأكثرها تداولاً بين الدارسين، وفوق ذلك أنه من أوائلها تأليفاً.

حدود الدراسة:

هذه الدراسةُ محدودةٌ بدراسةِ تُراثِ الْفَرَّاءِ في رسم المصاحف من

خلالِ كتابِهِ (مَعَانِي الْقُرْآنِ).

الدراسات السابقة:

لم يَقِفِ البَاحِثُ عَلَى دِرَاسَةٍ أَصَّلَتْ تُرَاثَ الْفَرَّاءِ في رسم المصاحف بحسبِ المنهجِ العلميِّ.

منهجية البحث:

اتبع الباحثُ المنهجَ الاستقرائيَّ؛ حيث قام باستقراءِ كتابِ (مَعَانِي الْقُرْآنِ)، واستخراجِ أَبْرَزِ المواضعِ التي تحدَّث فيها الفراءُ عن رسم المصاحف وَأَهَمِّهَا. وَاتَّبَعَ الباحثُ أيضاً منهجَ تحليلِ المضمونِ؛ وهو أحدُ أشكالِ المنهجِ الوصفيِّ؛ وذلك بِذِكْرِ ما يتعلَّقُ بالمواضعِ التي تَحَدَّثَ فيها الْفَرَّاءُ عن رسم المصاحف ومناقشتها؛ وصولاً إلى وجه الصواب فيها.

وكانت الخطواتُ الإجرائيَّةُ التي اتَّبَعَهَا الباحثُ على النحو الآتي:

١. تقسيم المواضع التي تم استخراجها وتصنيفها عبر مباحث ومطالب.

٢. مقارنة ما ذكره الْفَرَّاء بالمذكور في أمهات كتب الرَّسْم العثْمَانِيِّ؛ كالمقنع لأبي عمرو الدانيِّ (ت ٤٤٤هـ)، ومختصر التبيين لهجاء التنزيل لأبي داود سليمان بن نجاح (ت ٤٩٦هـ).

٣. مناقشة الْفَرَّاء في ما يذكره من مسائل؛ وصولاً إلى وجه الصواب في كل مسألة.

٤. البحث في مراجع أخرى من أجل الوقوف على مدى إفادتها مما ذكره الْفَرَّاء في (مَعَانِي الْقُرْآنِ).

٥. الآيات القرآنية مكتوبة برواية حفص عن عاصمٍ؛ لأنها أشهر

الروايات في عصرنا، وأكثرها تداولاً بين الناس اليوم.

٦. تسجيل أهم النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال البحث.

وقد جاءَ هذا البحثُ في مقدمةٍ وتمهيدٍ وأربعةِ مباحثَ وخاتمةٍ، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها استعراضُ أدبيَّاتِ البحثِ.

التمهيد: وفيه تعريفٌ بعلم الرَّسْم وبالفراء.

المبحث الأول: مصادر علم الرَّسْمِ عند الفراء في كتابه (مَعَانِي الْقُرْآنِ).

المبحث الثاني: موقف الْفَرَّاء من الالتزام بالرسم أو عدم الالتزام به.

المبحث الثالث: الأمورُ التي تُؤْخَذُ على الْفَرَّاء في علم الرَّسْم.

المبحث الرابع: القيمةُ العلميَّةُ لتُرَاثِ الْفَرَّاء في علم الرَّسْم.

الخاتمة: وفيها أهمُّ النَتَائِجِ.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل

* * *

التمهيد: التعريفُ بعلم الرَّسْم وبالفراء

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريفُ بعلم الرَّسْمِ

الرَّسْم لغةً: الأَثَرُ، وقيل: بَقِيَّةُ الأَثَرِ[1]. والرشم –بالشِّين– لُغَةٌ فيه[2]، وقد غلب الرَّسْم –بالسين المهملة– في خط المُصَاحِف[3]. ويرادفه: الخطُّ، والكتابة، والزَّبْر، والسَّطْر، والرَّقْم[4].

وأما اصطلاحاً فالرَّسْم قسمان: قياسيٌّ، وتوقيفيٌّ.

فالرَّسْمُ القياسيُّ هو: تصويرُ الكلمةِ بحروفِ هجائِها على تقدير الابتداء بها، والوقف عليها.

والرَّسْمُ التوقيفيُّ –ويقال له الاصطلاحيُّ؛ نسبةً لاصطلاح الصحابة رضي الله عنهم، ويقال له العُثْمَانِيُّ؛ نسبةً إلى المُصَاحِف التي نسخها عثمان بن عفان رضي الله عنه– هو: علمٌ تُعرف به مخالفاتُ خطِّ المُصَاحِف العُثْمَانِيَّةِ لأصولِ الرَّسْمِ القياسيِّ[5].

---

(١) لسان العرب ١٢/ ٢٤١. القاموس المحيط ص: ١٤٣٨.

(٢) تاج العروس ٣٢/ ٢٥٥.

(٣) دليل الحيران ص ٢٥.

(٤) دليل الحيران ص: ٢٥. سمير الطالبين ص: ٢٠.

(٥) المرجعان السابقان.

المطلب الثاني: التعريف بالفراء[١]

هو الإمامُ يَحْيَى بْنُ زيادِ بْن عَبْدِ الله بْنِ منظورِ بْنِ مَرْوَانَ الأَسْلَمِيُّ الدَّيْلَمِيُّ، المعروفُ بِالْفَرَّاءِ؛ لأنه كان يفري الكلامَ[٢]، ولم يكن يعملُ الْفِرَاءَ ولا يبيعها كما قد يُتَوَهَّمُ. كُنْيَتُهُ أَبو زَكَرِيَّا، ويقال: أَبُو بكر. مولى بَنِي أسدٍ، وقيل مولى بني مِنْقَرٍ. من أهلِ الكوفةِ، نزل بغدادَ، وأملَى بِهَا. وكان مولدُهُ سنة ١٤٤هـ.

كان ثقةً إماماً من أئمةِ مدرسةِ النحوِ بالكوفةِ، ومن أوسعِ الْكوفِيّين علماً. قال أبو الْعَبَّاسِ ثَعْلِبٌ (ت ٢٩١هـ): "لولا الْفَرَّاءُ لما كانت عربيةٌ؛ لأنه خَلَّصَهَا وَضَبَطَهَا، ولولا الْفَرَّاءُ لسقطت العربيةُ؛ لأنّها كانت تُتُنازَعُ، وَيَدَّعِيها كل من أراد، ويتكلمُ الناسُ فيها عَلَى مقادير عقولِهم وقرائحهم فتذهب"[٣]. وقال سلمةُ بنُ عاصمٍ (ت ٣١٠هـ): "إِنِّي لأَعْجَبُ مِنَ الْفَرَّاءِ؛ كَيْفَ كَانَ يُعَظِّمُ الكِسَائِيَّ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالنَّحْوِ مِنْهُ"[٤].

---

(١) ترجمته في: الثقات لابن حبان ٩/ ٢٥٦. تاريخ العلماء النحويين ص: ١٨٧. تاريخ بغداد ١٦/ ٢٢٤. نزهة الألبَّاء ص: ٨١-٨٤. معجم الأدباء ٦/ ٢٨١٢- ٢٨١٤. إنباه الرواة ٤/ ٧-١٧. وفيات الأعيان ٦/ ١٧٦-١٨١. سير أعلام النبلاء ٨/ ٢٩١- ٢٩٢. البداية والنهاية ١٠/ ٢٨٤. البلغة ص: ٣١٣. غاية النهاية ٢/ ٣٧١- ٣٧٢ . تهذيب التهذيب ١١/ ٢١٢- ٢١٣. بغية الوعاة ٢/ ٣٣٣.

(٢) أصل الفَرْيِ: القطع والشق. والفَرْيُ: الأمرُ العظيمُ. وهو أيضاً: أن يبالغ في الأمر حتى يُتَعَجَّبَ منه. [ينظر: العين ٨/ ٢٨٠. غريب الحديث للخطابي ٢/ ٥٧١. مقاييس اللغة ٤/ ٤٩٦].

(٣) تاريخ بغداد ١٦/ ٢٢٤. وينظر: نزهة الألباء ص: ٨١. معجم الأدباء ٦/ ٢٨١٣.

(٤) وفيات الأعيان ٦/ ١٨٠. سير أعلام النبلاء ٨/ ٢٩٢.

كان قويَّ الحافظةِ، حتى إنه أَملى كتبه كلَّها حفظاً، وعندما ابتدأ إملاءَ كتابِهِ (مَعَانِي الْقُرْآنِ) حضر مجلسَه الجمُّ الغفيرُ من الناسِ، فأراد بعضُ تلاميذِهِ أن يَعدُّوا الناسَ فلم يستطيعوا، فعدُّوا القُضَاةَ فكانوا ثمانين قاضياً[1].

وكان يقال: الْفَرَّاء أمير المؤمنين في النحو. وقال أبو بكرِ ابنُ الأنباريِّ (ت ٣٢٨هـ): "لو لم يكن لأهلِ بغدادَ والكوفةِ من علماءِ العربيةِ إلاّ الكسائيُّ والفرَّاءُ لكان لهم بهما الافتخارُ على جميع الناس؛ إذ انتهت العلومُ إليهما"[2].

وعن ثُمَامَةَ بنِ أَشْرَسَ (ت ٢١٣هـ): "رأيت الْفَرَّاء ففاتشته عن اللغة فوجدته بحراً، وفاتشته عن النحو فشاهدت نَسِيْجَ وَحْدِهِ، وعن الفقه فوجدته فقيهاً عارفاً باختلاف القوم، وبالنجوم ماهراً، وبالطب خبيراً، وبأيام العرب وأشعارها حاذقاً"[3].

أخذ القراءةَ عن: أبي بكرِ ابنِ عياشٍ، وعليِّ بنِ حمزةَ الكسائيِّ، ومحمدِ ابنِ حفصٍ الحنفيِّ. وروى القراءةَ عنه: سلمةُ بنُ عاصمٍ، ومحمدُ بنُ الجهمِ، ومحمدُ بنُ عبد الله بنُ مالكٍ، وهارونُ بنُ عبدِ الله[4]. وروى الحديثَ عن: قيسِ بنِ الربيعِ، ومندلِ بنِ عليٍّ، وحازمِ بنِ الحسينِ البصريِّ، وعليِّ بنِ حمزةَ

---

(١) ينظر: تاريخ بغداد ١٦/ ٢٢٤. إنباه الرواة ٤/ ١٦. وفيات الأعيان ٦/ ١٧٨

(٢) تاريخ بغداد ١٦/ ٢٢٤. نزهة الألباء ص: ٨٣. سير أعلام النبلاء ٨/ ٢٩٢

(٣) تاريخ بغداد ١٦/ ٢٢٤. نزهة الألباء ص: ٨٣. وفيات الأعيان ٦/ ١٧٧

(٤) غاية النهاية ٢/ ٣٧١

الكسائيِّ، وأبي الأحوصِ، وأبي بكرِ بنِ عياشٍ، وسفيانَ بنِ عُيَيْنَةَ، وآخرين. ولقي أبا جعفرٍ الرؤاسيَّ وحدَّث عنه. وروى عنه: سلمةُ بن عاصمٍ، ومحمد بن الجهم السِّمَّري، وغيرهما[1].

وله تصانيفُ كثيرةٌ نافعةٌ؛ منها: «مَعَانِي الْقُرْآنِ» وهو موضوع هذه الدراسة. وكان سببُ إملائه أن أحد أصحابه، وهو عمرُ بْنُ بُكيرٍ (كان حيّاً ٢٣٦هـ)، كان يصحب الحسنَ بنَ سهلٍ وزير المأمون (ت ٢٣٦هـ)، فكتب إلى الْفَرَّاء: إن الأمير الحسن لا يزال يسألني عن أشياء من القرآن لا يحضرني عنها جواب، فإن رأيت أن تجمع لي أصولاً وتجعل ذلك كتاباً يرجع إليه فعلت، فلما قرأ الكتاب قال لأصحابه: اجتمعوا حتى أملي عليكم كتاباً في القرآن، وجعل لهم يوماً، فلما حضروا خرج إليهم، وكان في المسجد رجل يؤذن فيه وكان من القراء، فقال له: فقرأ فاتحة الكتاب، ففسرها، حتى مر في القرآن كله على ذلك، يقرأ الرجل والفراء يفسره. وكتابه هذا نحو ألف ورقة، وهو كتاب لم يعمل مثله، ولا يمكن أحداً أن يزيد عليه[2].

ومن تصانيفه أيضاً: «الْبَهَاء فِي مَا تلحن فِيهِ الْعَامَّة»، «اللُّغَات»، «المصادر فِي الْقُرْآن»، «الْجمع والتثنية فِي الْقُرْآن»، «آلَة الْكتاب»، «الأيام والليالي»، «اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في الْمَصَاحِف»، «الحدود»، «الوقف والابتداء»، «المفاخر»، «النوادر»[3].

---

(١) تهذيب التهذيب ١١/ ٢١٢

(٢) إنباه الرواة ٤/ ١٠. وفيات الأعيان ٦/ ١٧٨

(٣) ينظر: معجم الأدباء ٦/ ٢٨١٥. بغية الوعاة ٢/ ٢٩٧

توفي الْفَرَّاء سنة ٢٠٧هـ في طريقِ مكةَ، وعمرُهُ ثلاثٌ وستُّونَ سنةً[١]، رحمه الله تعالى.

(١) تاريخ بغداد ١٦/ ٢٢٤. نزهة الألباء ص: ٨٤. معجم الأدباء ٦/ ٢٨١٤

المبحث الأول: مصادرُ علم الرَّسْمِ عندَ الفرَّاءِ في كِتابِهِ (مَعَانِي الْقُرْآنِ) وفيه أربعةُ مطالبَ:

المطلب الأول: المُصَاحِف المنسوبةُ إلى بعض الصحابةِ والتَّابعين

حفل (مَعَانِي الْقُرْآنِ) بذكرِ عددٍ من المُصَاحِف المنسوبةِ إلى بعضِ الصحابةِ والتابعينَ رضي الله عن الجميع. وأبرز تلك المُصَاحِف:

١ – **مصحف عبدِ الله بنِ مسعودٍ** رضي الله عنه (ت ٣٢ هـ)، وقد ورد ذكره عند الْفَرَّاء ما يقرب من ثلاثين مرة[١]، والملاحظ على جُلِّهَا أن الفَرَّاءَ كان يذكرها بلفظ «رأيتُ في مصحف عبد الله». وظاهر كلامه أن مصحف ابن مسعود رضي الله عنه قد بقي إلى أيامه، وأنه كان ينقل منه مباشرةً. والملاحظ على تلك المواضع أيضاً أنه كان أحياناً يقول: «مصحف عبد الله»، وأحياناً أخرى يقول: «مصاحف عبد الله». والفرق بينهما كما يوحي به أحد النقول التي أثبتها الْفَرَّاء في سورة الفتح أن لفظ «مصحف عبد الله» يريد به المصحفَ الشخصيَّ المنسوبَ إلى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وأما لفظ «مصاحف عبد الله» فيقصد به المُصَاحِف المنتسخةَ عن مصحفه.

ومن الأمثلة على نقله من مصحف ابن مسعود رضي الله عنه ما ذكره في تفسيرِ سورةِ الشورى بقوله: "ذُكِرَ عَنِ ابْنِ عَبَّاس أَنَّهُ كَانَ يَقولُ: ﴿حم سق﴾،

(١) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٩٥، ١/ ١٤٥، ١/ ٢٠٢، ١/ ٢٤٩، ١/ ٣٩٣، ٢/ ٤٩، ٢/ ١٣٥، ٢/ ٢٢٠، ٢/ ٢٨٩، ٢/ ٢٩٣، ٢/ ٣١٣، ٢/ ٣٥٠، ٢/ ٣٥١، ٢/ ٤٢١، ٣/ ٢١، ٣/ ٣٠، ٣/ ٣٨، ٣/ ٧١، ٣/ ١٠٢، ٣/ ١٣٢، ٣/ ١٣٦، ٣/ ١٦٠، ٣/ ١٨٩، ٣/ ٢١٤، ٣/ ٢٧٢، ٣/ ٢٧٤، ٣/ ٢٨٦.

ولا يجعل فيها عينا، ويقول: السين كل فرقة تكون، والقاف كل جماعة تكون. قال الْفَرَّاء: ورأيتها فِي بعض مصاحف عَبْد الله «حم سق»، كما قَالَ ابْنُ عَبَّاس"[1].

ومن الأمثلة عليه أيضاً ما ذكره عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴾ [الزخرف: ٢٦] قال: "وهي فِي قراءة عَبْد الله: «إِنَّني بريءٌ مِمَّا تَعْبُدُون»، ولو قرأها قارئٌ كَانَ صواباً موافقا لقراءتنا؛ لأن العرب تكتب: «يَسْتَهْزِئُ» «يَسْتَهْزِأُ»، فيجعلون الهمزة مكتوبةً بالألف فِي كل حالاتها، يكتبون: «شَيْءٌ» «شَيْأٌ»، ومِثْلُهُ كَثِيرٌ في مصاحف عبد الله، وفي مصحفنا: ﴿وَيُهَيِّئْ لَكُم﴾ [الكهف: ١٦]، و﴿يُهَيِّأْ﴾ بالألف"[2].

٢ – مصحف أبيٍّ بنِ كعبٍ ﷺ (ت ١٩ هـ)، وقد ورد ذكرُهُ عند الْفَرَّاء في موضعٍ واحدٍ فقط؛ وذلك عند تفسيره قولَ الله تعالى: ﴿كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا﴾ [يونس: ٢٧] قال الْفَرَّاء: "وهي فِي مصحف أُبَيٍّ: (كأنما يَغْشَى وجوهَهم قِطع من الليل مظلمٌ)"[3]. والملاحظ هنا أنه لم يصرح برؤيته مصحفَ أبيٍّ بنِ كعبٍ ﷺ!!

٣ – مصحف الحارثِ بنِ سويدٍ التيميِّ (ت ٧٢هـ)، وقد ورد ذكره عند

(١) مَعَانِي الْقُرْآنِ ٣/ ٢١.
(٢) مَعَانِي الْقُرْآنِ ٣/ ٣٠.
(٣) مَعَانِي الْقُرْآنِ ١/ ٤٦٢.

الْفَـرَّاء في موضـعٍ واحـدٍ فقـط؛ عنـد تفـسيره قـولَ الله تعـالى: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ وَكَانُوٓاْ أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا﴾ [الفتح: ٢٦]، قال الْفَرَّاء: "ورأيتها فِي مصحف الحارثِ بْنِ سُويدٍ التيميِّ من أصحاب عَبْد الله: (وكانوا أهلها وأحق بها)، وهو تقديمٌ وتأخيرٌ، وكان مصحفه دفن أيام الحجَّاج"[١].

المطلب الثاني: مناقشة ما نَقَلَه الْفَرَّاء عن الْمُصَاحِف المنسوبة إلى بعض الصحابة والتابعين

لم يكن الْفَرَّاءُ هو الوحيدَ الذي اعتمد في كتابه على رسوم الْمُصَاحِف المنسوبة إلى الصحابة والتابعين رضي الله عن الجميع؛ بل فعل غيره ذلك أيضاً. وعند مناقشة هذا الأمر فإن وجود مثل تلك الْمُصَاحِف المذكورة أمرٌ يناقش ولا يُسَلَّم؛ وذلك لأنه قد ثبت أن عثمان رضي الله عنه بعد أن فرغ من نسخ الْمُصَاحِف ردَّ الصحف إلى حفصة وأرسل إلى كل أفقٍ بمصحفٍ مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كلِّ صحيفةٍ أو مصحفٍ أن يُحْرَقَ[٢]، فاستجاب الصحابةُ لذلك على الفور[٣]، ما عدا ابن مسعود رضي الله عنه؛ فإن له قصةً مشهورةً في ذلك[٤]. وقد ورد في بعضِ الرواياتِ أن عثمانَ رضي الله عنه وعظه،

(١) مَعَانِي الْقُرْآنِ ٣/ ٦٨.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب فضائل القرآن باب جمع القرآن، الحديث رقم (٤٩٨٧).

(٣) مناهل العرفان ١/ ٢٤٥.

(٤) ينظر: كتاب الْمُصَاحِف ١/ ١٨٣-١٨٩.

وحذَّره الفُرقة، فرجع واستجاب إلى الجماعة، وحثَّ أصحابه على ذلك[1].

فيستنتج من هذا أن الروايات التي أوردها الْفَرَّاء وغيره من أن حرف كذا في مصحف ابن مسعود، أو أبيٍّ، أو غيرهما، مكتوبٌ كذا أو مرسومٌ كذا، فيها نظرٌ؛ لأن الراجحَ أن الجميعَ قد استجابوا لأمر عثمانَ رضي الله عنه بحرق المُصَاحِف. ولو سُلِّمَ بوجود تلك المصاحف فغاية ما هنالك أن ما نُقِلَ عن هذه المصاحف جاءنا بطريق الآحاد، الذي لا تقوم به حجة على قرآنية تلك الروايات، وتدخل في باب الشذوذ رسماً وقراءة.

هذا بشكلٍ عامٍّ، وأما بشكل خاصٍّ فبعضُ أمورِ الرَّسْم التي عزاها الْفَرَّاء إلى مصاحف الصحابة والتابعين يوجد عليها إشكالاتٌ عند النَّقْدِ والتمحيصِ.

ومن الأمثلة على ما وقع من ذلك عند الْفَرَّاء قوله عند تفسير قول الله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات: ٦]: "ورأيتُها فِي مصحفِ عَبْد الله منقوطةً بالثاء، وَقراءةُ النَّاسِ: ﴿**فتبيَّنُوا**﴾[2] [الحجرات: ٦]، ومعناهما متقاربٌ؛ لأن قوله: ﴿**فتبيَّنُوا**﴾ أمهلوا حَتَّى تعرفوا، وَهذا معنى ﴿**فتثبَّتُوا**﴾"[3].

وهذا الذي قاله الْفَرَّاءُ فيه نظر؛ فالمُصَاحِف في الصَّدْرِ الأَوَّلِ لم تكن

(١) الانتصار للقرآن ص: ٢٦٤.

(٢) قرأ حمزةُ والكسائيُّ وخلفٌ ﴿فَتَثَبَّتُوا﴾ من التَّثَبُّتِ. وقرأ الباقون ﴿فتبيَّنُوا﴾ من التَّبَيُّنِ. [ينظر: النشر ٢/ ٢٥١. إتحاف فضلاء البشر ص: ٢٤٤].

(٣) مَعَانِي الْقُرْآنِ ٣/ ٧١.

مُعْجَمَةً، وأوَّل محاولةٍ لإعجام المُصَاحِف كانت في نهايةِ القرنِ الهجريِّ الأوَّلِ تقريباً[(١)]، فكيف يكونُ مصحفُ ابن مسعودٍ رضي الله عنه منقوطاً والنقطُ قد وقع بعده بسنين؟! نعم قد يجاب عن هذا بأن الإعجام أُلحق بالمصاحف المنسوبة إلى ابن مسعود رضي الله عنه بعد اختراع الإعجام، لكنه مجرَّدُ احتمالٍ، ولا بدَّ له من إثباتٍ.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره الْفَرَّاء من أن الحارثَ بنَ سويدٍ -وهو كوفيٌّ صَحِبَ عليَّ بن أبي طالبٍ، وعبد الله بن مسعودٍ رضي الله عنهما- قد دفن مصحفه أيام الحجَّاجِ (ت ٩٥هـ)، يَرِدُ عليه أن الحارث بن سويد توفي سنة ٧١ أو ٧٢هـ، في ولاية ابن الزبير (ت ٧٣هـ)، في حين أن الحجَّاجَ بنَ يُوسُف وُلِّيَ على الْكُوفَة وَالْبَصْرَة سنة ٧٥هـ[(٢)].

فإن كان الْفَرَّاء يقصد أن الحارث قد دَفَنَ مصحفه بنفسه فذلك باطلٌ قطعاً، وتأباه التواريخ. وإن كان يقصد أن مصحفه دُفِنَ بعد وفاته فذلك ممكن، ولكنه يثير تساؤلات: من أقدم على دفنه؟ ولماذا؟ ومن الذي قام باستخراج هذا المصحف بعد ذلك؟ ومتى؟ وعند من بقي هذا المصحف طوال تلك السنين حتى وصل إلى أيام الْفَرَّاء ونظر الْفَرَّاء فيه؟

---

(١) كان هذا العمل بأمر من الحجاج بن يوسف الثقفي (ت ٩٥هـ)؛ حيث أمر كلاً من: يحيى بن يعمر العدواني (ت قبل ١٠٠هـ)، ونصر بن عاصم الليثي (ت ٩٠ هـ) بإعجام المصحف. [ينظر: مناهل العرفان ١/ ٢٨١].

(٢) ينظر: الطبقات الكبرى ٦/ ١٦٧. سمط النجوم العوالي ٣/ ٢٦١. تاريخ دمشق ١٢/ ١٩٨. مشاهير علماء الأمصار ص: ١٦٨. التعديل والتجريح ١/ ٥١٥. تهذيب التهذيب ٢/ ١٢٤.

ثم إن للحجَّاج -بغضِّ النظر عن حَالِهِ- فضلاً في المحافظةِ على المُصَاحِف؛ فالحجَّاج إنما كان يصادر المُصَاحِف المخالفةَ لمصحفِ عثمانَ رضي الله عنه؛ فقد وَكَّلَ عاصماً الجحدريَّ، وناجيةَ بنَ رُمْحٍ، وعليَّ بنَ أَصَمَعَ، بتتبّع المُصَاحِف، وأمرهم أن يقطعوا كل مصحفٍ وجدوه مخالفاً لمصحف عثمان، ويعطوا صاحبه ستين درهماً[1]. فإن كان للحارثِ بن سويدٍ مصحفٌ قد دُفن آنذاك فذلك حكمٌ عليه بأنه كان مخالفاً لمصحف عثمان رضي الله عنه.

المطلب الثالث: مصاحف الأمصار المذكورة عند الْفَرَّاء ومدى دِقَّته في النقل عنها

تضمن كتاب الْفَرَّاء النصَّ الصريحَ على كلٍّ من مصاحف أهل المدينة، وأهل البصرة، وأهل الكوفة، وأهل الشام. وأما مصاحف أهل مكَّة فلم يصرح بذكرها؛ وإنما أومأ إليها إيماءً، كما سيأتي. وقد لاحَظَ الباحثُ أن الْفَرَّاء كان في بعضِ المواضعِ دقيقاً في نقله وعزوه إلى تلك المُصَاحِف، وفي مواضعَ أخرى كان غيرَ دقيقٍ. وفي الأمثلةِ الآتيةِ بيانٌ لكلٍّ.

فمن تصريحه بمصاحف أهل المدينة ما ذكره عند تفسير قوله تعالى: ﴿خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا﴾ [الكهف: ٣٦] قال: "وفي بعض مصاحف أهل المدينة ﴿مِنْهُمَا مُنْقَلَباً﴾؛ مردودة على الجنّتين"[2]. وكلامه هذا غيرُ دقيقٍ؛ فهي ليست كذلك في بعض مصاحف أهل المدينة فحسب؛ بل اتَّفَقَتْ جميعُ

(١) تأويل مشكل القرآن ص: ٣٧

(٢) معاني القرآن ٢/ ١٤٤.

المُصَاحِف المدنيَّةِ، ومعها مصاحفُ أهلِ مكَّةَ والشَّامِ أيضاً على رسمها ﴿مِنْهُمَا﴾. ورسمت في مصاحفِ أهلِ الكوفةِ والبصرةِ: ﴿منها﴾ بغير ميمٍ؛ على التوحيد[١].

ونحو هذا ما ذكره عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [المائدة: ٥٣]؛ حيث ذكر أنها في المُصَاحِف المدنية ﴿يَقُولُ﴾ بغير واو[٢]. والكلامُ الدقيقُ أنها بغير واوٍ في مصاحفِ أهلِ مكَّةَ، والمدينةِ، والشامِ[٣].

ومن تصريحه بمصاحف أهل المدينة أيضاً ما ذكره عند قوله تعالى: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ﴾ [البقرة: ١٣٢] قال الْفَرَّاء: "فِي مصاحف أهل المدينة (وأوصى)"[٤]. وكلامه فيه قصورٌ؛ فهي مرسومةٌ في المصحف الشامي كذلك[٥].

ومن تصريحه بذكر مصاحف أهل البصرة ما ذكره عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَٰنًا﴾ [الأحقاف: ١٥] قال الْفَرَّاء: "قرأها أهل الكوفة بالألف، وكذلك هِيَ فِي مصاحفهم، وأهل المدينة وأهل البصرة يقرؤون: ﴿حُسْنًا﴾ وكذلك هِيَ فِي مصاحفهم"[٦]. وكلامه هذا

(١) مختصر التبيين ٣/ ٨٠٧.

(٢) مَعَانِي الْقُرْآنِ ١/ ٣١٣.

(٣) ينظر: المقنع ص: ١٠٧. مختصر التبيين ٣/ ٤٤٨.

(٤) مَعَانِي الْقُرْآنِ ١/ ٨٠.

(٥) ينظر: المقنع ص: ١٠٦. مختصر التبيين ٢/ ٢١٠.

(٦) مَعَانِي الْقُرْآنِ ٣/ ٥٢.

دقيقٌ وموافقٌ لما هو معتمدٌ في كتب الرَّسْم[1]. وكلامه هذا نصٌّ أيضاً على ذكرِ مصاحفِ أهلِ الكوفةِ أيضاً.

وذكر الْفَرَّاء أن الألف أثبتت في كلمة «قواريرا» الأولى من قوله تعالى: ﴿وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا۟ ﴿١٥﴾ قَوَارِيرَا۟ مِن فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: ١٥، ١٦] وحُذِفَتْ من الثانية في مصاحفِ أهلِ البصرةِ[2]. وكلامه هذا أيضاً دقيقٌ وموافقٌ لما في كتب الرَّسْم[3].

ومن تصريحه بذكر مصاحف أهل الكوفة –غير ما تقدم– ما ذكره عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ﴾ [النساء: ٣٦]، قال الْفَرَّاء: "﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ بالخفض. وفي بعضِ مصاحفِ أهلِ الكوفةِ وعُتُقِ الْمَصَاحِف (ذا القربى) مكتوبة بالألف"[4]. وأكَّده في موضعٍ آخرَ من كتابه بقوله: "... كما أن في بعض مصاحف أهل الكوفة (والجار ذا القربى)، ولم يقرأ بِهِ أحدٌ[5]"[6].

ومن تصريحه بذكر مصاحف أهل الشام ما ذكره عند تفسير قوله

(١) ينظر: المقنع ص: ١١١. مختصر التبيين ٤/ ١١١٨.
(٢) مَعَانِي الْقُرْآنِ ٣/ ٢١٤.
(٣) المقنع ص: ٤٥- ٤٦. مختصر التبيين ٥/ ١٢٥٠- ١٢٥١.
(٤) مَعَانِي الْقُرْآنِ ١/ ٢٦٧.
(٥) يحمل قول الفراء: "ولم يقرأ بِهِ أحدٌ" على القراءات المتواترة، وإلا فقد قرأ بذلك أبو حيوة، وهي قراءة شاذة. [ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص ٣٣].
(٦) مَعَانِي الْقُرْآنِ ٣/ ١١٤.

تعالى: ﴿وَٱلْحَبُّ ذُو ٱلْعَصْفِ وَٱلرَّيْحَانُ﴾ [الرحمن: ١٢]، قال الْفَرَّاء: "ولو قَرَأَ قارئ: ﴿**والحبَّ ذا العصفِ والريحانَ**﴾ لكان جائزًا، أي: خَلَقَ ذا وذا، وهي فِي مصاحف أهل الشام: ﴿**والحبَّ ذا العصفِ**﴾، وَلَم نَسْمَع بها قارئاً"[١]. وكلامُهُ من حيثُ الرَّسْمُ صحيحٌ؛ فهي مرسومةٌ في المصحفِ الشاميِّ كما ذَكَرَ[٢]. وأما من حيثُ القراءاتُ فكلامُه غيرُ صحيحٍ؛ إذ قرأها ابنُ عَامِرٍ الشاميُّ ﴿**ذا العصف**﴾؛ كما هي مرسومةٌ في المصحفِ الشاميِّ[٣].

ومن تصريحه بذكر مصاحف أهل الشام أيضاً ما ذكره عند قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾ [النمل: ٦٧]، قال الْفَرَّاء: "وقرأ القراء ﴿أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾ و(إِنَّنَا)، وهي فِي مصاحف أهل الشام (إِنَّنَا)"[٤]. وكلام الْفَرَّاء هذا فيه غَبَشٌ وَعَدَمُ وُضُوحٍ؛ فالْمَصَاحِف مجمعةٌ على رسم هذا الموضع بألفين بينهما نبرتان. فمن قرأها ﴿أَئِنَّا﴾[٥] كانت النبرة الأولى صورةً للهمزة المكسور، ومن قرأها ﴿إِنَّنَا﴾ كانت النبرة الأولى صورةً للنون الأولى[٦]. وبهذا فإن رسمها متَّفَقٌ عليه في جميع

---

(١) مَعَانِي الْقُرْآنِ ٣/ ١١٤.

(٢) ينظر: المقنع ص: ١١٢. مختصر التبيين ٤/ ١١٦٥.

(٣) ينظر: التيسير ص: ٢٠٦. النشر ٢/ ٣٨٠. إتحاف فضلاء البشر ص: ٥٢٦.

(٤) مَعَانِي الْقُرْآنِ ٢/ ٢٩٩.

(٥) قرأ ابن عامر والكسائيُّ ﴿إننا﴾، وقرأ بقية العشرة ﴿أئنا﴾. [ينظر: تحبير التيسير ص: ٤٩٤. النشر ١/ ٣٧٣. إتحاف فضلاء البشر ص: ٤٣١].

(٦) المقنع ص: ٩٢. مختصر التبيين ٤/ ٩٥٦

الْمَصَاحِف، وليس الأمر كما ذكر الْفَرَّاء. وربما يُظنُّ أن الأمرَ قد التبسَ على الْفَرَّاء بين الرَّسْم والقراءاتِ، غير أن هذا الاحتمالَ بعيدٌ؛ فقد قرأها الكسائيُّ أيضاً بنونين!!

وأما تلميحه إلى الْمَصَاحِف المكيَّة فقد جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿ فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً ۖ فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا ﴾ [محمد: ١٨]. قال الْفَرَّاء: "وحدثني أَبُو جَعْفَرٍ الرؤاسيُّ قَالَ: قلت لأبي عَمْرو بْنِ العلاءِ: ما هَذِهِ الفاءُ التي في قوله: ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾؟ قَالَ: جوابٌ للجزاءِ. قَالَ: قلتُ: إنْها ﴿أَن تَأْتِيَهُم﴾ مفتوحة؟ قَالَ: فَقَالَ: مُعَاذِ اللهَّ إنَّما هِيَ (إِنْ تَأْتِهِمْ)[١]. قَالَ الْفَرَّاء: فظننتُ أَنَّهُ أخذها عنْ أهل مكَّة؛ لأنَّه عليهم قَرَأَ، وهي أيضًا فِي بعض مصاحف الكوفيين: (تأتِهِمْ) بسِنَّةٍ واحدةٍ، ولم يقرأ بها أحدٌ منهم"[٢]. فقول الْفَرَّاء: "فظننتُ أَنَّهُ أخذها عنْ أهل مكَّة... إلخ" يُلْمِحُ فيه إلى أنها مرسومةٌ في مصاحف أهل مَكَّةَ كذلك. وهو ما صرَّح به الدانيُّ وأبو داود[٣].

---

(١) هي قراءة شاذةً، عزاها الهذليُّ إلى البزيِّ والسرنديبيِّ عن ابن كثير، والرؤاسيِّ عن أَبِي عَمْرٍو، وعمر بن عصام عن الكسائي. [ينظر: الكامل ص: ٤٠١. المحتسب ٢/ ٢٧٠].

(٢) معاني القرآن ٣/ ٦١.

(٣) ينظر: المقنع ص: ١١١. مختصر التبيين ٤/ ١١٢٤.

المطلب الرابع: الروايات المسندة عند الْفَرَّاء في رسم المصحف ومدى صحتها

تضمن كتاب (مَعَانِي الْقُرْآنِ) عدداً من الروايات المسندة التي لها تعلق برسم المصحف. ومن المعلوم أن طابع الرواية والسند كان هو الطابع المميز لشتى الفنون، ومنها ما يتعلق برسم المصحف. وهذه الروايات هي:

أولاً: ما أخرجه الْفَرَّاء في موضعين من كتابه عن أَبِي مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرِ[1]، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ[2]، عَنْ أَبِيهِ[3]، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا سُئِلَتْ عَنْ قوله: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[4] [طه: ٦٣]، وَعَنْ قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [المائدة: ٦٩] وعن قوله: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢] فقالت: يا ابن

---

(١) محمد بن خازم، أبو معاوية الضرير الكوفي، ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره، وقد رمي بالإرجاء، ت ١٩٥هـ. [تقريب التهذيب ٢/ ٧٠. تهذيب التهذيب ٩/ ١٢٠].

(٢) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، ثقةٌ فقيهٌ ربما دلس، ت ١٤٥ هـ. [تقريب التهذيب ٢/ ٢٦٧. تهذيب التهذيب ١١/ ٤٤].

(٣) عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي المدني، ثقةٌ فقيهٌ مشهور، ت ٩٤هـ. [تقريب التهذيب ١/ ٦٧١. تهذيب التهذيب ٧/ ١٦٣].

(٤) أي في قراءة من قرأ بتشديد نون ﴿إِنَّ﴾، و﴿ساحران﴾ بالألف، وبذلك قرأ جميع القراء ما عدا: ابن كثير، وأبا عمرو، وحفصٍ. [ينظر: النشر ٢/ ٣٢١. إتحاف فضلاء البشر ص: ٣٨٤].

أختي هذا كان خطأً من الكاتب[1].

وهذه الرواية -كرواياتٍ أخرى غيرها- اتُّخِذَتْ ذريعةً لدى بعض المشككين في القرآن للطعن في رسم المصحف وتلاوته، وقد أجابَ عنها العلماءُ بما لا يَتَّسِعُ المقامُ لذكره[2]. وشَاهِدُنَا في هذا المقام أنه لا ينبغي للْفَرَّاء أن يُورِدَ مِثْلَ هذهِ الروايةِ أصلاً، وإن كان قد أَوْرَدَهَا فَلْيُورِدْهَا على سبيل النقض والإبطال، لا على سبيل الاستشهاد بها. والله المستعان.

ثانياً: ما أخرجه الْفَرَّاءُ عن أَبِي لَيْلَى السِّجِسْتَانِيِّ[3]، عَنْ أَبِي حَرِيزٍ قَاضِي سِجِسْتَانَ[4]، أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ قَرَأَ: ﴿فَٱللَّهُ خَيۡرٌ حَٰفِظًا﴾ [يوسف: ٦٤]، وَأَنَّ أبا ليلى أعلمه أَنَّهَا مَكْتُوبَةٌ فِي مُصْحَفِ عَبْدِ اللهَّ (خَيْرُ الْحَافِظِينَ)[5].

(١) مَعَانِي الْقُرْآنِ ١/ ١٠٦، ٢/ ١٨٣]. والأثر أخرجه أيضاً: أبو عبيد في فضائل القرآن ص: ٢٨٧. وابن أبي داود في الْمَصَاحِف ص: ١٢٩. والدانيُّ في المقنع ص: ١٢١-١٢٢. كلهم من طريق أبي معاوية بسنده المذكور عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) ينظر في الردود على تلك الروايات: الانتصار للقرآن ٢/ ٥٤٠. الكشاف ١/ ٥٩٠. الإتقان ١/ ٥٣٧. رسم المصحف وضبطه ص: ٥٢. المدخل لدراسة القرآن الكريم ص: ٣٧٣. رسم المصحف ص ٢١٤.

(٣) متفق على ضعفه. ترجمته في: الكامل في ضعفاء الرجال ٥/ ٢٨١. تاريخ ابن معين ١/ ٦٤. التاريخ الكبير ٥/ ٢٠٧. الضعفاء والمتروكون للنسائي ص: ٦٥. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥/ ١٧٧. المجروحين لابن حبان ٢/ ٣٢. الضعفاء والمتروكون للدارقطني ٢/ ١٦٠. الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ٢/ ١٤٣.

(٤) مختلف في حاله. ترجمته في: التاريخ الكبير ٥/ ٧٢. أحوال الرجال ص: ١٥٥. الضعفاء والمتروكون للنسائي ص: ٦١. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥/ ٣٤. الثقات لابن حبان ٧/ ٢٤. الكامل في ضعفاء الرجال ٥/ ٢٦٠. تهذيب التهذيب ٥/ ١٦٤.

(٥) مَعَانِي الْقُرْآنِ ٢/ ٤٩.

وهذه الرواية غيرُ مستقيمةِ الإسناد أيضاً، وفيها -فضلاً على حال رواتها- انقطاعٌ؛ فأبو حريزٍ لم يلق ابن مسعودٍ، ولا أحداً من الصحابة رضي الله عنهم[١].

وفوق ذلك فيها تناقضٌ لا يخفى؛ فكيف قَرَأَها ابْنُ مَسْعُودٍ: ﴿فَٱللَّهُ خَيۡرٌ حَٰفِظٗا﴾، وهي مَكْتُوبَةٌ فِي مُصْحَفِه هو، لا في مصحفِ أحدٍ سِواهُ (خَيْرُ الْحَافِظِينَ)!!

ثالثاً: ما أخرجه الْفَرَّاءُ عن أَبِي إِسْحَاقَ التَّيْمِيِّ[٢]، عَنْ أَبِي رَوْقٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَرَأَهَا كَمَا هِيَ فِي مُصْحَفِ عَبْدِ اللهِ (يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا لِمَنْ يَشَاءُ)[٣].

وهذه الروايةُ غيرُ مستقيمةِ الإسنادِ أيضاً، وفيها فَوْقَ ذلك أن القراءةَ المذكورةَ لا تُعَدُّ مِنَ الْقِرَاءَاتِ بمعناها المعروف المصطلح عليه؛ لأنها مما يطلق عليه اسم «الْقِرَاءَات التَّفْسِيرِيَّة»؛ وهي ما كان يكتبه بعض الصحابة على مصاحفهم من تفسيرٍ لبعض كلمات القرآن الكريم[٤]. وهي مخالفةٌ

(١) ينظر: تهذيب التهذيب ٥/ ١٦٤.

(٢) قال عنه البخاري: منكر الحديث، ومن قال فيه البخاري منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه. وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً. ترجمته في: المجروحين لابن حبان ٣/ ٩. التاريخ الكبير ٧/ ٣٨٦. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨/ ٣١١. الكامل في ضعفاء الرجال ٨/ ١٩٩. الضعفاء لأبي نعيم ص: ١٤٧. تهذيب التهذيب ١٠/ ٦٢.

(٣) مَعَانِي الْقُرْآنِ ٢/ ٤٢١.

(٤) ينظر: صفحات في علوم القراءات ص: ٨٢.

للرسم العُثْمَانِيِّ، وهو غير محتملٍ لها.

رابعاً: ما أخرجه الْفَرَّاءُ عن أَبِي جَعْفَر الرؤاسيِّ، قَالَ: قلت لأبي عَمْرو ابن العلاء: ما هَذِهِ الفاء التي في قوله: ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾؟ قَالَ: جوابٌ للجزاء. قَالَ: قلت: إِنْها ﴿أَن تَأْتِيَهُم﴾ مفتوحة؟ قَالَ: فَقَالَ: مُعَاذِ اللهَّ إِنَّما هِيَ (إِنْ تَأْتِهِمْ)[1].

وهذه الروايةُ ليست مرفوعةً، ولا موقوفةً، ولا مقطوعةً؛ وإنما هي رواية عن أبي عمرو البصريِّ. وفيها -لو سُلِّمَتْ صحَّتُهَا- تناقضٌ لا يخفى؛ فلو كانت صحيحةً فَلِمَ لَمْ يقرأ بها أبو عمرو!! وجميع الطرق الصحيحة عنه أنه قرأها ﴿أَن تَأْتِيَهُم﴾!!

والخلاصةُ بعد ذكر هذه الرواياتِ الأربعِ المتضمِّنَةِ أموراً متعلقةً برسم المصاحف التي أوردها الْفَرَّاء بإسناده لا تحملُ أموراً تتفق مع ما هو مُقَرَّرٌ في علم الرَّسْمِ؛ بل على العكس من ذلك؛ فإنها تحملُ طعناً واضحاً في أمور الرَّسْمِ ومقرَّراتِهِ.

---

(١) مَعَانِي الْقُرْآنِ ٣/ ٦١.

المبحث الثاني: موقف الْفَرَّاء من الالتزام بالرسم أو عدم الالتزام به

تحتلُّ مسألةُ الالتزامِ بالرَّسمِ أو عدمِ الالتزامِ بهِ مكاناً بارزاً في علم الرَّسْم، وتأخذ حيِّزاً كبيراً، ونقاشاً واسعاً، بين قائلٍ بوجوب الالتزام بالرسم وعدم مخالفته، وقائل بجواز مخالفته[1].

والذي يتَّصل بموضوعِ هذا البحثِ هو موقفُ الْفَرَّاءِ من هذهِ المسألةِ.

وقد ظَهَرَ للباحثِ من خلالِ هذا البحثِ أنَّ موقفَ الْفَرَّاء من هذه المسألةِ اضْطَرَبَ اضْطِرَاباً كَبِيراً؛ ففي بعض المواضعِ يَقِفُ مُدَافِعاً عن رسم المصحف، ولا يؤيِّدُ مخالفته، وفي مواضع أخرى يُرَى عكس ذلك. وفي المطلبيْن الآتييْن استعراض وبيانٌ لكلا موقفيْه.

(١) ينظر: رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة ص: ٦٣ وما بعدها.

المطلب الأول: كلام الْفَرَّاء المؤيِّد للالتزام برسم المصحف

اشتملَ كتابُ (مَعَانِي الْقُرْآنِ) على عِدَّةِ مَواضِعَ كان الْفَرَّاء فيها مؤيِّداً ومدافعاً عن رسم المصحف، وأنه لا تَجُوزُ مُخالفتُهُ، ولا يُقرأ بما كان خارجاً عنه، وأبرز هذه المواضع التي تحدث فيها الْفَرَّاء عن ذلك:

١ - قوله عند تفسير قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ ٱقْضُوٓاْ إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ﴾ [يونس: ٧١]: "وقد قرأها الْحَسَن (وشركاؤكم) بالرفع[١]، وإِنَّما الشركاء هاهنا آلهتُهم، كأنه أراد: أجمعوا أمرَكم أنتُمْ وشركاؤُكم. ولست أشتهيه؛ لِخلافه للكتاب"[٢].

ومما يسجل هنا للفراء حرصه على عدم مخالفة رسم المصحف. وأما زعمه بأنها مخالفةٌ للكتاب؛ أي: لرسمِ المصحف فغيرُ سديدٍ؛ لأنها قد رُسمت كذلك في بعض الْمَصَاحِف؛ نقل الأَنْدَرَابِيُّ عن الزعفرانيِّ أنّ هذه الكلمة مرسومةٌ في بعض الْمَصَاحِف (وشُرَكَاؤُكُم) بواوٍ بين الألفِ والكافِ الأخيرةِ[٣]. ولو لم تَكُنْ مرسومةً في أيٍّ مِنَ الْمَصَاحِفِ بالواو فإن قراءتها بالرفعِ مما يحتمله الرَّسْمُ؛ وقد قرَّرَ الْفَرَّاءُ نفسُه في أكثرَ مِنْ موضعٍ مِنْ كِتَابِهِ أنَّ الهمزةَ وحروفَ المدِّ الثلاثةَ قد كَثُرَ حذفُها في الْكِتَابِ[٤]، فيحتمل هنا أنها

(١) وهي قراءة يعقوب الحضرمي من العشرة، فلا وجه لإنكار القراءة المذكورة أو تضعيفها؛ لأنها متواترة. [ينظر: النشر ٢/ ٢٨٦. إتحاف فضلاء البشر ص: ٣١٦].

(٢) مَعَانِي الْقُرْآنِ ١/ ٤٧٣.

(٣) الإيضاح في القراءات ص: ١٣٠.

(٤) ينظر على سبيل المثال: ١/ ٨٨، ٢/ ٢٧، ٣/ ١٦٠.

رسمت بغير صورةٍ للهمزةِ؛ كي تحتمل القراءتين.

٢ – قوله معقباً على قراءةِ أبي عمرٍو: ﴿إِنَّ هَـٰذَيْنِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣]: "ولست أشتهي عَلَى أنْ أخالفَ الكتابَ"(١).

والحقُّ أنَّ قراءةَ أبي عمرٍو ليست مخالفةً للرسم كما يظهر من كلام الْفَرَّاء؛ فقد نصَّ أبو داود أنها رُسمت بحذف الألف التي بعد الهاء، والألف التي قبل النون(٢). وتكون الحكمةُ من حذفِ الألفِ التي قبلَ النُّونِ لكي تحتملَ الكلمةُ القراءتين: ﴿هـذان﴾ و﴿هـذين﴾، وقد نصَّ الْفَرَّاء نفسُه على أنَّ حروفَ المدِّ الثلاثةَ قد كَثُرَ حذفُها في رسمِ القرآنِ الكريم كما تَقَدَّمَ.

٣ – قوله عند تفسير قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَٱلرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِىٓ أُخْرَىٰكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٣]: "ومن العرب من يقول: «أُخْرَاتِكُمْ»، ولا يجوز فِي القرآن؛ لزيادة التاء فيها على كتاب الْمَصَاحِف"(٣).

٤ – يبلغ الْفَرَّاء الذروةَ في تأييده للالتزام برسم المصحف، وعدم مخالفته في ما ذكره عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّآ ءَاتَىٰكُم﴾ [النمل: ٣٦] حيث يقول: "وقوله: ﴿فما آتانِ اللهُ﴾ ولم يقل (فَما آتانِيَ اللهُ) لأنها محذوفة الياءِ من الكتاب، فمَنْ كَانَ مِمَّنْ يَسْتَجِيزُ الزيادةَ فِي القرآنِ من

(١) مَعَانِي الْقُرْآنِ ٢/ ١٨٣.

(٢) مختصر التبيين ٤/ ٨٤٦.

(٣) مَعَانِي الْقُرْآنِ ١/ ٢٣٩.

الياءِ والواوِ اللاتي يحذفن مثل قوله: (وَيَدْعُ الإِنْسانُ بِالشَّرِّ) فيثبتُ الواو وليست فِي المصحف، أو يقول «المنادي» لـ«المناد» جاز له أن يقول في (آتَانِ)[1] بإثبات الياء، وجاز لَهُ أن يُحرّكها إلى النصب كما قيل (وَما لِيَ لا أَعْبُدُ)، فكذلك يجوز (فَما آتانِيَ اللهُ). ولست أشتهي ذَلِكَ، ولا آخُذُ بِهِ؛ اتّباعُ المصحف إِذَا وجدتُ لَهُ وجهًا من كلامِ العَرَبِ وقِرَاءَةِ القُرَّاءِ أحَبُّ إليَّ من خِلافِهِ. وقد كَانَ أَبُو عَمْرو يقرأ ﴿**إِنَّ هذينِ لساحران**﴾ ولست أجترئ عَلَى ذَلِكَ. وقرأ ﴿**فَأَصَّدَّقَ وَأَكُونَ**﴾ فزاد وَاوًا فِي الكتاب، ولست أَسْتحبُّ ذَلِكَ"[2].

وهذا النص زاخرٌ بالعديد من الفوائد، منها:

* أبدى الْفَرَّاء ميله إلى قراءة من لم يثبت الياء في ﴿**فَمَا آتَانِ**﴾[3] معللاً ذلك بموافقة الرَّسْم.

* أن إثبات الياء في ﴿**فَمَا آتَانِ**﴾ وإن كان محتملاً وله وجهٌ في الرَّسْم والقراءة إلا أنَّ حذفَهَا أَحْسَنُ؛ لموافقته الرَّسْمَ موافقةً تامةً، وليس احتمالاً وتقديراً.

---

(١) في النسخة المطبوعة (أتمدونن)، والظاهر أنه تصحيف؛ فنسق الكلام يقتضي أن تكون (ءاتانِ). والله تعالى أعلم.

(٢) مَعَانِي الْقُرْآنِ ٢/ ٢٩٣-٢٩٤.

(٣) قرأ بإثبات الْيَاءَ فِيهَا مَفْتُوحَةً وَصْلاً: نَافِعٌ، وَأَبُو عَمْرٍو، وَأَبُو جَعْفَرٍ، وَحَفْصٌ، وَرُوَيْسٌ. وحذفها الباقون وصلاً؛ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ. وأثبتها في الوقف يعقوبُ بلا خلافٍ، وقالون، وأبو عمرو، وحفصٌ، وقنبلٌ، بخلفٍ عنهم. والباقون بحذفها وجهاً واحداً. [ينظر: النشر ٢/ ١٨٧. إتحاف فضلاء البشر ص: ١٥٥].

* يقرر قاعدةً صريحةً واضحةً بأن اتباع المصحف أحبُّ إليه من خلافه.

* لا يخفى ما في الكلام من تحاملٍ على أبي عمرو، واتهاماتٍ خطيرةٍ له بأنه يجترئ على مخالفة رسم المصاحف.

وعلى الرغم من هذه الفوائد الزاخرة إلا أن هذا الكلام يحمل في طيَّاته أموراً لا تنسجمُ مع ما هو مُقَرَّرٌ في علم الرَّسْم. سيأتي التنبيه إليها في موضعها من هذا البحث.

المطلب الثاني: كلامُ الْفَرَّاءِ المؤيِّدُ لعدم الالتزام برسم المصحف

والذي يُشار إليه ها هنا أن عَدَدَ المواضع التي أيَّد فيها رسم المصحف، ودَافَعَ عنه، هي أضعافُ عَدَدِ المواضع التي لم يؤيده فيها؛ فالباحث لم يعثر من خلال بحثه إلا على موضع واحدٍ من هذا القبيل، وهو ما ذكره الفرَّاءُ عند تفسير قول الله تعالى: ﴿وَلَأَوْضَعُواْ خِلَٰلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ﴾ [التوبة: ٤٧]: "وكتبت بلام ألف، وألف بعد ذلك، ولم يكتب في القرآن لها نظيرٌ. و ذلك أنهم لا يكادون يستمرون في الكتاب على جهةٍ واحدةٍ، ألا ترى أنهم كتبوا ﴿فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر: ٥] بغير ياء، ﴿وَمَا تُغْنِي ٱلْأَيَٰتُ وَٱلنُّذُرُ﴾ [يونس: ١٠١] بالياء!! وهو من سوء هجاء الأوّلين. ﴿وَلأَأْوْضَعُواْ﴾ مجتمع عليه في المُصَاحِف. وأما قوله: ﴿أَوْ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾ [النمل: ٢١] فقد كتبت بالألف وبغير الألف. وقد كان ينبغي للألف أن

تحذف من كله؛ لأنها لام زيدت على ألف كقوله: "لأخوك خير من أبيك". ألا ترى أنه لا ينبغي أن تكتب بألف بعد لام ألف"[1].

ويمكنُ تسجيلُ عدةِ ملحوظاتٍ حولَ هذا النصِّ، أبرزها:

* أنه لم يكن للفراء رأيٌ واحدٌ مستمرٌّ على جهةٍ واحدةٍ في مسألة الالتزام برسم المصحف أو عدم الالتزام به؛ كما هو واضح من هذا النص مقارنةً مع النصوص المتقدمة.

* في هذا النصِّ ما يقرب من التَّصريحِ بأنَّ الفراء يعتبر الرَّسْمَ اجتهاديّاً، وليس هذا فحسب؛ بل ينسب الصحابة -الذينَ هُم خيرُ القرونِ- إلى قلَّةِ المعرفةِ بالهجاءِ: "وهو من سوءِ هجاءِ الأوَّلين".

* كان هذا النص من الْفَرَّاء مُتَّكَأً لمن جاؤوا بعد الْفَرَّاء وأنكروا كون الرَّسْم توقيفيّاً، ومنهمُ ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ)، كما سيأتي في موضعه من هذا البحث.

* يمكن الجمع بين ما ذكره الْفَرَّاء بقوله: "اتّباعُ المصحف إِذَا وجدتُ لَهُ وجهًا من كلام العرب...إلخ" وقوله: "وهو من سوءِ هجاءِ الأوَّلين" بأنَّ اتباع الرسم وعدم مخالفته من وجهة نظر الفرّاء هو على سبيل الاستحباب وليس على سبيل الوجوب، ويلمس هذا الموقف واضحاً من خلال تعليقه الكلام على الشرط: "إذا وجدتُ لَهُ وجهًا من كلام العرب"، وعليه فإن لم يجد له وجهاً -كما يزعم- فاتباع الرسم ليس بعزيمةٍ. والله تعالى أعلم.

---

(١) مَعَانِي الْقُرْآنِ ١/ ٤٣٩.

* ما أيد به الْفَرَّاء كلامه من المقارنة بين ﴿فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ﴾، ﴿وَمَا تُغْنِى ٱلْأَيَٰتُ وَٱلنُّذُرُ﴾ أمرٌ يسجل لعلم الرَّسْمِ لا عليه؛ فمن فوائد الرَّسْمِ أنه حفظ لهجات العرب، ومنها: حذف الياء لغير جازم؛ لمراعاة النطق بها عند الوصل، أو اكتفاءً بالكسرة التي قبلها، كما هي لغةُ هُذَيلٍ[1]، فحذفت في ﴿فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ﴾ على لغتهم، وأثبتت في ﴿وَمَا تُغْنِى ٱلْأَيَٰتُ وَٱلنُّذُرُ﴾ على لغة غيرهم. وكلٌّ صحيحٌ في لغة العرب. وقد صرح الْفَرَّاء نفسُه بجواز ذلك في العربية؛ فقال في موضعٍ آخرَ من كتابه: "وقوله: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ﴾ [هود: ١٠٥] كتب بغير الياء، وهو فِي موضعِ رفعٍ، فإنْ أَثْبَتَّ فِيهِ الياء إذا وصلت القراءة كَانَ صَوَابًا، وإنْ حَذَفْتَهَا فِي القطع والوصل كان صواباً... وكلُّ ياءٍ أوْ واوٍ تسكنَان وما قبل الواو مضمومٌ وما قبل الياء مكسورٌ فإن العرب تحذفهما وتَجتزئُ بالضمَّة من الواو، وبالكسرة من الياء"[2].

* قوله: "ولم يكتب في القرآن لها نظيرٌ" غير صحيحٍ؛ لأن لهذه الكلمةِ نظائرَ ذكرها أهلُ الرَّسْم؛ وهي خمسة: ﴿لَإِلَى اللهَّ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨]، ﴿وَلَأَوْضَعُوا خِلالَكُمْ﴾ [التوبة: ٤٧]، ﴿ثُمَّ سُئِلُوا الْفِتْنَةَ لَآتَوْهَا﴾ [الأحزاب: ١٤]، ﴿ثُمَّ إِنَّ مَرْجِعَهُمْ لَإِلَى الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٦٨]، ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾ [الحشر: ١٣]، ففي بعض الْمَصَاحِف رسمت بألفٍ،

---

(١) ينظر: البرهان ١/ ٣٩٨. تاريخ القرآن الكريم ص: ١٧٨. سمير الطالبين ص: ١٧. المدخل لدراسة القرآن الكريم ص: ٣٤٩. رسم المصحف وضبطه ص: ٧٠.

(٢) مَعَانِي الْقُرْآنِ ٢/ ٢٧.

وفي بعضها بدون ألفٍ[1]، وهو الذي جرى عليه العمل[2].

* جانب الفراءُ الصوابَ، وعكس واقعَ رسمِ الكلماتِ في المصحف؛ فالصواب أن المُصَاحِف اتَّفَقَتْ على زيادة الألف في ﴿لأَاْذْبَحَنَّهُۥ﴾ واختلفت في غيرها؛ وهي المواضعُ الخمسةُ المتقدمُ ذِكْرُهَا.

والخلاصة بعد كل هذا أن الْفَرَّاء لَمْ يقف موقفاً واحداً من مسألة الالتزام بالرسم أو عدم الالتزام به، كما ظهر جلياً من النقطتين السابقتين.

---

(١) المقنع ص: ٣٦، ٥١، ١٢٠. المحكم ص: ١٧٤ - ١٧٦. مختصر التبيين ٢/ ٣٧٩ - ٣٨١.

(٢) دليل الحيران ص: ٢٧٠. سمير الطالبين ص: ٥٤.

المبحث الثالث: الأمور التي تؤخذ على الْفَرَّاء في رسم المصاحف

تبيَّن مما تقدم أن للفراء معرفةً جيدةً في علم الرَّسْمِ، وأنه كان على اطِّلاعٍ واسعٍ برسومِ الْمُصَاحِفِ الشريفةِ، غيرَ أن كتابَهُ (مَعَانِي الْقُرْآنِ) قد وقعَ فيه عددٌ من الأمورِ التي تُؤْخَذُ على الْفَرَّاء، ولا تتفق مع ما هو مُقَرَّرٌ في علم الرَّسْم. وفي المطالب الآتية تسجيلٌ لأبرز الأمور التي تُؤْخَذُ على الْفَرَّاء في هذا المجال:

المطلب الأول: عدم التعقيب على مواضعَ فيها مخالفةٌ صريحةٌ لرسم المصاحف أو طعنٌ فيه

سلك الْفَرَّاء سبلاً شتَّى في الترجيحِ بين تفسيرٍ وتفسيرٍ، وبين إعرابٍ وإعرابٍ، معتمداً في ذلك على أمورٍ عدةٍ، وكان من بين ما اعتمد عليه قراءاتٌ لا يوافق رسمُها رسمَ الْمُصَاحِف المجمع عليه، وتنوعت مواقف الْفَرَّاء من مخالفةِ بعضِ القراءاتِ لرسمِ الْمُصَاحِف؛ ففي الوقت الذي بيَّن ووضح ضعف بعض القراءات بسبب مخالفتها لرسوم الْمُصَاحِف سَرَدَ الْفَرَّاءُ الكثير من القراءات المخالفة للرسم مخالفةً كبيرةً، ساكتاً عنها أحياناً، ومستشهداً ومرجِّحاً بها أحياناً أخرى.

ومن الأمثلة على سكوته وعدم تعقيبه:

١ - القراءة التي نسبها إلى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (أَذِلَّةً عَلَى الْمُؤْمِنِين غُلظاء عَلَى الكافرين)[1] بدلاً من: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾

(١) مَعَانِي الْقُرْآنِ ١/ ٣١٣.

[المائدة: ٥٤].

٢ – القراءة التي نسبها إلى ابن مسعود ﷺ أيضاً: (فَإِذا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ مُحْدَثَةٌ) بدلاً من: ﴿فَإِذَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٞ مُّحۡكَمَةٞ﴾ [محمد: ٢٠]

٣ – القراءة التي نسبها إلى ابن مسعود ﷺ أيضاً: (خاشِعةً أبصارُهُم)[١]، بدلاً من: ﴿خُشَّعًا أَبۡصَٰرُهُمۡ﴾ [القمر: ٧].

٤ – أنه رأى في مصحف ابن مسعود ﷺ: (وَوَجَدَكَ عديماً فَأَغْنَى) بدلاً من: ﴿وَوَجَدَكَ عَآئِلٗا فَأَغۡنَىٰ﴾ [الضحى: ٨]. ولم يعقب الْفَرَّاء عليها بردٍّ ولا إبطالٍ؛ بل جعلها في قوة المتواتر حيث قال: "والمعنى واحد"[٢].

والأمثلة على هذا كثيرةٌ[٣].

ومن الأمثلة على اعتماده على رسوم غير صحيحة في الترجيح:

١ – ما ذكره عند تفسير قول الله تعالى: ﴿ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلۡتُمۡۗ﴾ [البقرة: ٦١]، قال الْفَرَّاء: "فإن شئت جعلت الألف التي في «مصراً» ألفاً يُوقَفُ عليها، فإذا وصلت لم تنوِّن فيها ... وإن شئت جعلت «مِصْر» غير المصر التي تُعرَف، يريد اهبطوا مِصرًا من الأمصار، فإن الَّذِي سألتم لا يكون إلا فِي القرى والأمصار. والوجه الأول أحب إليَّ؛ لأنها فِي

(١) مَعَانِي الْقُرْآنِ ٣/ ١٠٥.

(٢) مَعَانِي الْقُرْآنِ ٣/ ٢٧٤.

(٣) ينظر على سبيل المثال: معاني القرآن ١/ ٩٥، ١/ ١٤٥، ١/ ٢٤٩، ٢/ ١٣٥، ٢/ ٢٩٣، ٢/ ٣٥٠، ٣/ ١٨٩، ٣/ ٢٧٢، ٣/ ٢٨٦.

قراءة عَبْد اللهَّ «اهْبِطوا مِصْرَ» بغير ألف، وفي قراءة أُبَيٍّ: «اهْبِطُوا فَإِنّ لَكُمْ ما سَأَلْتُم وَاسْكُنُوا مِصْر»"[١]. وواضح هنا كل الوضوح كيف بنى الْفَرَّاء ترجيحه على قراءتين تخالفان الرَّسْم، والثانية منهما مخالفتها للرسم كبيرةٌ جدّاً.

٢ - ما ذكره عند تفسير قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَئِن لَّمۡ يَرۡحَمۡنَا رَبُّنَا﴾ [الأعراف: ١٤٩]، قال الفراء: "«ربَّنا» نصب بالدعاء ﴿لئن لَمْ ترْحَمْنَا رَبَّنَا﴾، ويقرأ: ﴿قَالُواْ لَئِن لَّمۡ يَرۡحَمۡنَا رَبُّنَا﴾[٢]. والنصبُ أحبّ إليَّ؛ لأنها فِي مصحف عبد الله: (قالوا ربَّنَا لئن لَمْ ترحمنا)"[٣]. ومخالفةُ القراءة المذكورة للرسم ظاهرةٌ واضحةٌ.

٣ - ما ذكره عند تفسير قوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَآ أُغۡشِيَتۡ وُجُوهُهُمۡ قِطَعًا﴾ قال الْفَرَّاء: "وهي فِي مصحف أُبَيٍّ: (كأنما يَغْشَى وجوهَهم قِطع من الليل مظلمٌ)، فهذه حجةٌ لمن قرأ بالتخفيف"[٤]. ومن العجب تسميته إياها «حجة» مع هذه المخالفة الفاحشة لرسم الْمُصَاحِف!!

٤ - ما ذكره عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱمۡرَأَتُ فِرۡعَوۡنَ قُرَّتُ عَيۡنٖ

---

(١) مَعَانِي الْقُرْآنِ ١/ ٤٣.

(٢) قرأ حَمْزَةُ، وَالْكِسَائِيُّ، وَخَلَفٌ: ﴿لئن لَمْ تَرْحَمْنَا رَبَّنَا﴾ بتاء الْخِطَابِ، وَنَصَبِ بَاء ﴿رَبَّنَا﴾، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿لَئِنْ لَمْ يَرْحَمْنا رَبُّنا﴾ بِياء الْغَيْبِ، وَرَفْعِ الْبَاءِ. [ينظر: النشر ٢/ ٢٧٢. إتحاف فضلاء البشر ص: ٢٩٠].

(٣) مَعَانِي الْقُرْآنِ ١/ ٣٩٣..

(٤) مَعَانِي الْقُرْآنِ ١/ ٤٦٢.

لِّي وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا﴾ [القصص: ٩]، قال الْفَرَّاء: "وَفِي قراءة عبد الله (**لا تقتلوهُ قُرَّةُ عَيْنٍ لِي وَلَك**)، وإنما ذكرت هَذَا لأني سَمِعْتُ الَّذِي يُقَالُ لَهُ ابْنُ مَرْوَانَ السُّدِّيُّ، يَذْكُرُ عَنِ الْكَلْبِيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ عبّاسٍ[١]، أنه قال: إنها قالت (قرة عين لي ولك لا)[٢] وَهُوَ لَحْنٌ. وَيُقَوِّيكَ عَلَى رَدِّهِ قِرَاءَةُ عَبْدِ الله"[٣].

وقد كان يكفي الْفَرَّاءَ أن يرده بالنحو[٤]، كما فعل في غير هذا الموضع من كتابه، وليس بحاجةٍ إلى قراءةٍ شاذةٍ مخالفةٍ للمصحف من أجل أن يردَّ بها ما نُسب إلى ابن عباس رضي الله عنهما.

٥ – قوله إن كلمة ﴿**النُّبُوَّةَ**﴾ [آل عمران: ٧٩] مرسومةٌ في مصحف ابن مسعود: «النّبيّة» بياءين[٥]. وهو رسمٌ مخالفٌ لجميعِ الرسومِ المعتمدةِ في المصاحفِ.

---

(١) ويعرف هذا الإسناد بأنه «سِلْسِلَةُ الْكَذِبِ». [ينظر: تدريب الراوي ص: ١١٤].

(٢) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ص: ٤٣٢. منار الهدى ص: ٥٧٩.

(٣) مَعَانِي الْقُرْآنِ ٢/ ٣٠٢.

(٤) وذلك أنه لو كان الوقف على: (قرة عينٍ لي ولك لا) لوجب أن قال: «تقتلونه»؛ لأن الفعل كان لم يَعُدْ مسبوقاً بلا الناهية، فوجب رفْعُهُ بثبوت النون. [ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ص: ٤٣٢. منار الهدى ص: ٥٧٩].

(٥) مَعَانِي الْقُرْآنِ ٣/ ١٣٦.

المطلب الثاني: آراؤه المخالفةُ للمقرر المعلوم من أُسُسِ عِلْمِ الرَّسْمِ

ظَهَرَ من خِلالِ هذا البحثِ أن للفرَّاءِ اطلاعاً على رسوم المُصَاحِف، وقد تكلم في العديد من المواضع من كتابه فَأَجَادَ وَأَفَادَ، غَيْرَ أَنَّه في مَوَاضِعَ أُخْرَى قد خالف بعضاً من الأسس المعلومة المقررة في مرسوم المُصَاحِف. ومن الأمثلة على ذلك:

١ - جزمُه بمخالفة قراءة ﴿يتألَّ﴾[١] في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُوا۟ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ﴾ [النور: ٢٢]، قال الْفَرَّاء: "وقرأ بعض أهل المدينة (ولا يَتَأَلَّ أولو الفضل) وهي مخالفة للكتاب"[٢]. والحقُّ أنَّها ليست مخالفةً للكتاب كما ذكر؛ فقد نقل ابنُ الجزريِّ عن أَبِي مُحَمَّدٍ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْقَرَّاب فِي كِتَابِهِ (عِلَلِ الْقِرَاءَاتِ) أَنَّهُ كُتِبَ فِي الْمُصَاحِف «يتل»؛ أي بدون صورة للهمزة، وأنه سَاغَ لِذَلِكَ الاخْتِلافُ فِيهِ عَلَى الْوَجْهَيْنِ[٣].

٢ – قوله بأنه رأى في مصحف ابن مسعود كلمة «أخذتم» مكتوبةً فيه (وَأَخَتُّمْ)[٤]، أي بدون ذال. وهذا مُنابذٌ لأصول الكتابة والرَّسْم؛ إذ من أصول الكتابة القياسية تصوير الكلمة بحروف هجائها دون الزيادة عليها أو النقصان منها[٥]. ومن ناحية علم الرَّسْم فلا يُعلم هذا الذي ذكره الْفَرَّاء

---

(١) وهي قراءة أَبِي جَعْفَرٍ المدنيِّ. [ينظر: النشر ٢/ ٣٣١. إتحاف فضلاء البشر ص: ٤١٠].

(٢) مَعَانِي الْقُرْآنِ ٢/ ٢٤٨.

(٣) النشر ٢/ ٣٣١.

(٤) مَعَانِي الْقُرْآنِ ٢/ ٢٨٩.

(٥) ينظر: سمير الطالبين ص: ٢٠.

عن ابن مسعود فِي نقلٍ صحيحٍ ولا ضعيفٍ.

٣ – ما ذكره عن رسم كلمة «لؤلؤ»؛ قال الْفَرَّاء: "وقوله: ﴿وَلُؤْلُؤًا﴾ [الحج: ٢٣] قرأ أهل المدينة هَذِه والتي فِي الملائكة[١] (وَلُؤْلُؤاً) بالألف. وقرأ الأعمش كلتيْهما بالخفض. ورأيتها فِي مصاحف عبد الله والتي فِي الحج خاصَّة (ولُؤْلأً) وَلا تَهَجَّأْه[٢]. وَذَلِكَ أن مصاحفه قد أجرى الْهَمْز فيها بالألف فِي كل حال إن كَانَ ما قبلها مكسورًا أو مفتوحًا أو غير ذَلِكَ. والتي فِي الملائكة كتبت فِي مصاحفنا (ولؤلؤ) بغير ألف، والتي في الحج (وَلُؤْلُؤاً) بالألف، فخفضهما ونصبُهما جائز، ونصب التي فِي الحج أمكن؛ لمكان الألف من التي فِي الملائكة"[٣].

وكلام الْفَرَّاء هذا فيه عدة أمورٍ لا تَتَّفِقُ مَعَ الْمُقَرَّرِ في عِلْمِ الرَّسْمِ، أهمها:

* ما نقله عن ابن مسعودٍ رضي الله عنه لا يحتمله الرَّسْم البتة، ولم يرد في مصحفٍ من الْمَصَاحِف العُثْمَانِيّة المعتمدة.

* جزمُه بأن التي في الحجِّ بالألفِ صوابٌ مطابقٌ لما في كتب الرَّسْم، وأما جزمُه بأن التي في فاطرٍ بغير ألفٍ غير سديدٍ؛ ففيها خلافٌ مشهورٌ بينَ علماءِ الرَّسْمِ[٤].

---

(١) أي سورة فاطر، الآية: ٣٣.

(٢) أي: لا تراع في النطق هجاء هذه الحروف فتقول: (لولا) بالألف من غير همز. اهـ. من كلام المحققين. [معاني القرآن ٢/ ٢٢٠].

(٣) مَعَانِي الْقُرْآنِ ٢/ ٢٢٠.

(٤) ينظر: المقنع ص: ٤٧. مختصر التبيين ٤/ ٨٧٢.

* قولُه بأن نصبهما وخفضهما جائز فيه نظرٌ؛ فأما خفض المرسومة بالألف فجائزٌ ومقروءٌ به، وهو موضعُ الحجِّ التي اتفقت المُصَاحِف على رسمه بالألف، وكذا خفضُ غيرِ المرسومِ بالألفِ واضحٌ جليٌّ، وأما نصبُ المرسومِ بغيرِ ألفٍ فاحتمالُه بعيدٌ، ولا يأتي إلا بتكلُّفٍ وتمحُّلٍ، ولعل هذا ما أشار إليه الْفَرَّاءُ بقوله: "ونصب التي فِي الحجِّ أَمْكَنُ؛ لمكان الألف من التي فِي الملائكة".

٤ – تضعيفه قراءةَ ﴿يألتكم﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِن تُطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتۡكُم مِّنۡ أَعۡمَٰلِكُمۡ شَيۡـًٔا﴾ [الحجرات: ١٤] قال الْفَرَّاء: "وقوله: ﴿لَا يَلِتۡكُم﴾ لا ينقصكم... والقُرَّاءُ مجمعون عليها، وَقَدْ قَرَأَ بعضهم[١]: ﴿لا يَأْلِتْكم﴾، ولست أشتهيها؛ لأنها بغير ألف كتبت في الْمَصَاحِف، وليس هذا بموضع يجوز فيه سقوط الهمز ألا ترى قوله: (يأتون)، و(يأمرون)، و(يأكلون) لم تلق الألف فِي شيء مِنْهُ؛ لأنها ساكنة، وإنما تلقى الهمزة إِذَا سكن ما قبلها، فإذا سكنت هِيَ تعني الهمزة ثبتت فلم تسقط. وإنما اجترأ عَلَى قراءتها «يألتكم» أَنَّهُ وجد ﴿وَمَآ أَلَتۡنَٰهُم مِّنۡ عَمَلِهِم مِّن شَيۡءٖ﴾ [الطور: ٢١] في موضع، فأخذ ذا من ذَلِكَ[٢].

والصوابُ أنَّ رسمها بغير ألف محتملٌ، وله نظائرُ في الرَّسْمِ؛ فكلمة

(١) هي قراءة أبي عمرٍو البصريِّ، ويعقوبَ الحضرميِّ. [ينظر: النشر ٢/ ٣٧٦. إتحاف فضلاء البشر ص: ٥١٣].

(٢) مَعَانِي الْقُرْآنِ ٣/ ٧٤.

﴿يَسۡتَـٔۡخِرُونَ﴾ رسمت من غير ألف في جميع مواضعها، واختلف في موضع الأعراف، مع أنها ساكنةٌ[1]!! وحتى لو لم يكن لها نظائرُ في القرآن الكريم فإنها تُرسم بغير ألف؛ لتحتمل القراءتين. فظهر أن ما قاله الْفَرَّاء غير دقيقٍ. والظاهر أنه أراد بكلامِهِ الغمزَ في أبي عمرٍو؛ بدلالة ما تَمَّمَ به كلامَهُ المتقدِّمَ نقلُه.

المطلب الثالث: تناقضه في المسألة الواحدة من موضع إلى آخر في كتابه

وهذا الأمرُ ليسَ بالظاهرةِ البارزةِ في كتابِهِ؛ وأبرزُ مثالٍ لهذا ما ذكره في أكثرَ من موضعٍ من كتابِهِ حولَ قوله تعالى: ﴿فَيَقُولَ رَبِّ لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠] فقد أوردها الْفَرَّاء في أكثرَ مِنْ مَوْضِعٍ من كتابِهِ، وكلامُهُ في كلِّ مَوْضِعٍ يختلف عن الموضع الآخر.

فقال في موضع: "وأكثر ما يكون النصب فِي العطوف إذا لم تكن فِي جواب الجزاء الفاءُ، فإذا كانت الفاءُ فهو الرفع والجزم. وإذا أجبت الاستفهام بالفاء فنصبت فانصب العطوف، وإن جزمتها فصوابٌ، من ذلك قوله فِي المنافقين: ﴿لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [١٠]

(١)نص أبو داود على الحذف في جميع القرآن وسكت عن موضع الأعراف، ولذا جرى عمل المشارقة بإثبات ألفه، وأطلق البلنسيُّ الحذف فشمل الجميع، وبه جرى عمل المغاربة. [ينظر: دليل الحيران ص: ١٧٥].

رددت «وَأَكُنْ» على موضع الفاء؛ لأنها فِي محل جزمٍ؛ إذ كان الفعل إذا وقع موقعها بغير الفاء جزم. والنصب على أن ترده على ما بعدها، فتقول: «وأكونَ»، وَهِيَ فِي قِرَاءَةِ عَبْد اللَّهِ بْن مَسْعُود «وأكونَ» بالواو. وقد قرأ بها بعض القراء[١]. قال: وأرى ذلك صواباً؛ لأن الواوَ ربما حُذِفَتْ مِنَ الكتاب وهي تُرادُ؛ لكثرة ما تنقص وتزاد فِي الكلام، ألا ترى أنهم يكتبون «الرحمن» و«سليمن» بِطَرْحِ الألفِ، والقراءةُ بإثباتها!! فلهذا جازت. وقد أُسقطت الواوُ من قوله: ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨]، ومن قوله: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ﴾ الآيَةَ [الإسراء: ١١]، والقراءة على نيَّة إثبات الواو... فهذا شاهدٌ على جواز: ﴿وَأَكُونَ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾"[٢].

وقال في موضع ثانٍ: "وقد كَانَ أَبُو عَمْرو يقرأ ﴿**إِنَّ هذينِ لَسَاحِرَانَ**﴾، ولست أجترئ عَلَى ذَلِكَ. وقرأ (فَأَصَّدَّقَ وَأَكُونَ) فزاد وَاوًا فِي الكتاب. ولست أَسْتحبُّ ذَلِكَ"[٣].

وقال في موضع ثالث: "وقوله: ﴿**فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ**﴾. يُقال: كيف جزم (وأكن)، وهي مردودة عَلَى فعل منصوب؟ فالجواب فِي ذَلِكَ أن الفاء لو لم تكن فِي (فأصدق) كانت مجزومة، فلما رددت (وأكن) ردّت عَلَى تأويل الفعل لو لم تكن فِيهِ الفاء، ومَن أثبت الواو ردَّه عَلَى الفعل الظاهر فنصبه، وهي فِي قراءة عَبْد اللَّهِ ﴿**وَأَكُونَ مِنَ الصَّالِحِينَ**﴾. وَقد يجوز

(١) وهي قراءة أبي عمرٍو البصريِّ. [ينظر: النشر ٢/ ٣٨٨].

(٢) مَعَانِي الْقُرْآنِ ١/ ٨٧-٨٨.

(٣) مَعَانِي الْقُرْآنِ ٢/ ٢٩٣- ٢٩٤.

نصبها فِي قراءتنا، وإن لم تكن فيها الواو؛ لأن العربَ قَدْ تسقط الواو فِي بعض الهجاء، كما أسقطوا الألف من «سليمن» وأشباهه"[1].

وواضحٌ هنا كيف أنه أجاز في الموضعِ الأوَّلِ والثالثِ قراءة ﴿وَأَكُونَ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾، والتمس لها التعليلات والتوجيهات، وفي الوقت ذاته زَعَمَ أن أبا عمرو زاد واواً في رسم المُصَاحِف!! ومما يلحظ في هذا السياق أن الْفَرَّاء لم يخطِّئْ هذه القراءةَ في الموضعين: الأول والثالث؛ لأنه نسبها إلى مصحف ابن مسعود، وأما في الثاني فخطَّأها لأنه نسبها إلى أبي عمرو بن العلاء، وكثيراً ما ذكر الْفَرَّاء أبا عمرو في موضع النقد والتخطئة.

المطلب الرابع: ادعاؤه أموراً غيرَ موجودةٍ في رسوم المُصَاحِف

وقع من الفراء بعض السقطات أو الهنات في ما ذكره من أمورٍ متعلقةٍ برسوم المصاحف، ومن ذلك أنه ادَّعى وجودَ كلماتٍ مرسومةٍ في بعض المُصَاحِف على نحوٍ ما، وعند التَّدْقِيقِ وَالتَّمْحِيصِ فإن علماء الرَّسْمِ قد نصوا على عدم وجود ذلك كذلك، أو أنهم لم يذكروها في كتبهم، ومن ثَمَّ فلا يكونُ نَصُّ الْفَرَّاء على تلكَ الأمورِ حجةً مأخوذاً بها في الرَّسْم.

ومن ذلك :

١ – قوله إن قول الله تعالى: ﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ مرسومٌ في بعضِ مصاحفِ أهلِ الكوفةِ، وعُتُقِ المُصَاحِف: (ذا القربى) بالألف[2]. وكلام

(١) مَعَانِي الْقُرْآنِ ٣/ ١٦٠.

(٢) مَعَانِي الْقُرْآنِ ١/ ٢٦٧، ٣/ ١١٤.

الْفَرَّاء هذا مجانبٌ للصواب، ومخالفٌ للمقرر في علم الرَّسْم، وقد نقل الدانيُّ كلامَ الْفَرَّاءِ هذا وَخَطَّأَهُ فيه؛ قال الدانيُّ: "ولم نجد ذلك كذلك في شيءٍ من مصاحفهم"[١].

٢ – قوله إن ترك الهمزة من كلمة (الرُّؤْيَا) ونطقها (الرُّيَّا) جائزٌ في كلامِ العربِ، وأمّا في القرآن فلا يجوز؛ لمخالفته الكتاب[٢]. وهذا وهمٌ من الفرّاء رحمه الله، وهو مخالفٌ لما في كتب الرَّسْم؛ فقد أجمعت المُصَاحِف على رسمها بغير واوٍ؛ دلالةً على تخفيفها[٣]. فالفراء قد عَكَسَ المُسْأَلَةَ.

---

(١) المقنع ص: ١٠٧.

(٢) مَعَانِي الْقُرْآنِ ٢/ ٣٥.

(٣) ينظر: المقنع ص: ٤٣. مختصر التبيين ٣/ ٧٠٦.

المبحث الرابع: القيمةُ العلميَّةُ لتراثِ الْفَرَّاء في عِلْمِ الرَّسْمِ
وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مظاهرُ التَّمَيُّزِ العِلْمِيِّ للفراء في عِلْمِ الرَّسْمِ

على الرغم من كون كتاب (مَعَانِي الْقُرْآنِ) غير مخصَّصٍ أصلاً للحديث عن قضايا الرَّسْمِ ومسائله غير أنَّ فيه كمّاً لا بأس به من تلك القضايا والمسائل، ومما يسترعي الانتباه في هذا المجال أنَّ نصوص الفراء هذه تعدُّ مِنْ أقدم النصوص التي بأيدينا في بابها؛ حيث إن أقدم كتب الرَّسْم التي وصلتنا هي: كتاب (مرسوم الخط)، لأبي بكر بن الأنباريِّ (ت ٣٢٨هـ)، وكتاب (البديع في الرَّسْم العُثْمَانِيِّ في المصاحف الشريفة)، لابن معاذٍ الجهنيِّ (ت ٤٠٧هـ)، وكتاب (هجاء مصاحف الأمصار)، لأبي العباس المهدويِّ (ت ٤٤٠هـ)، وكتاب (المقنع في رسم مصاحف الأمصار)، لأبي عمرو الدانيِّ (ت ٤٤٤هـ)، وكلُّها جاءت بعد الفراء. وعليه فإن اشتمال كتاب (مَعَانِي الْقُرْآنِ) على مثل هذه القضايا يعدُّ سبقاً علمياً، ومظهراً من مظاهر التميز عند الفراء، يستحق الإشادة به، والتنويه إليه.

وأبرز ما يمكن تسجيله تحت هذا الموضوع يأتي في هذه النقاط:

١ - لا تجوز القراءة بما تحتمله اللغة إن لم يكن موافقاً للرسم

إذا كانتْ قراءةٌ ما صحيحةً من حيث اللغة، وكانت هذه القراءةُ لا توافقُ الرَّسْمَ فإنها تكون مردودةً؛ لأن موافقة الرَّسْم شرط من شروط قبول القراءة.

وقد قَرَّرَ الفراءُ رحمه الله هذه القاعدةَ في أكثرَ من موضعٍ من كتابِهِ؛ ومن ذلك ما ذكره عند تفسير قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾ [الأنعام: ٩٩] قال: "الوجهُ الرَّفْعُ في القنوان؛ لأن المعنى: ومن النَّخْلِ قِنوانه دانية. ولو نُصِبَ: وأخرج من النخل من طلعها قنوانًا دانيةً لجَازَ في الكلام، ولا يُقرأ بِهَا؛ لمكان الكتاب"[١].

ومن ذلك أيضاً ما ذكره عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِذَا ذَهَبَ ٱلْخَوْفُ سَلَقُوكُم بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ أَشِحَّةً عَلَى ٱلْخَيْرِ﴾ [الأحزاب: ١٩]، قال الْفَرَّاء: "والعربُ تَقُولُ: صَلقُوكم. ولا يَجوز في القراءة؛ لِمخالفتها"[٢].

وبهذا فالْفَرَّاء من أوائل من أسسوا لشرط موافقة القراءة للرَّسمِ، ثم جاء بعده الجمُّ الغفير من العلماء الذين نصوا على هذا الشرط؛ ومنهم: أبو عُبيدٍ القاسمُ بنُ سلام (ت ٢٢٤هـ)[٣]، ومكيُّ بنُ أبي طالبٍ القيسيُّ (ت ٤٣٧هـ)، وابن الجزريِّ (ت ٨٣٣هـ)[٤]، وغيرُهم.

٢ – موافقة القراءة للرَّسْمِ قد تكون تامةً، وقد تكون تقديراً

مما نصَّ عليه أئمةُ علمِ الرَّسْمِ والقراءةِ أنه يُشترط في القراءةِ الصحيحةِ موافقةُ رسمِ أحدِ المُصَاحِف العُثْمَانِيّةِ ولوِ احتمالاً، قال ابنُ

(١) مَعَانِي الْقُرْآنِ ١/ ٣٤٧.

(٢) مَعَانِي الْقُرْآنِ ٢/ ٣٣٩.

(٣) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٣٣١.

(٤) ينظر: النشر، ١/ ٩، ١١.

الجزريِّ: مُوَافَقَةُ الرَّسْم قَدْ تَكُونُ تَحْقِيقاً؛ وَهُوَ الْمُوَافَقَةُ الصَّرِيحَةُ، وَقَدْ تَكُونُ تَقْدِيراً؛ وَهُوَ الْمُوَافَقَةُ احْتِمَالاً... وَقَدْ تُوَافِقُ بَعْضُ الْقِرَاءَاتِ الرَّسْمَ تَحْقِيقاً، وَيُوَافِقُهُ بَعْضُهَا تَقْدِيراً؛ نَحْوَ: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]؛ فَإِنَّهُ كُتِبَ بِغَيْرِ أَلْفٍ فِي جَمِيعِ الْمَصَاحِفِ، فَقِرَاءَةُ الْحَذْفِ تَحْتَمِلُهُ تَحْقِيقًا، وَقِرَاءَةُ الأَلِفِ تَحْتَمِلُهُ تَقْدِيراً[1].

ولدى البحث في كتاب (مَعَانِي الْقُرْآنِ) يتبيّن أن الفراء قد سبق إلى الإشارةِ إلى هذا الشرطِ في أكثرَ من موضعٍ من كتابِهِ، ومن ذلك قولُه عند تفسير قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيۡرٞ مِّمَّآ ءَاتَىٰكُم﴾ [النمل: ٣٦]: "وقوله: ﴿**فما آتَانِ اللهُ**﴾ ولم يقل (فَما آتانِيَ اللهٌ) لأنَّها محذوفةُ الياءِ من الكتاب"[2].

ومن الأمثلة عليه أيضاً قوله عند تفسير قوله تعالى: ﴿**لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن**﴾ [المنافقون: ١٠]: "وَهِيَ فِي قِرَاءَةِ عَبْد اللهِ بْن مَسْعُود (وأكونَ) بالواو. وقد قرأ بها بعض القراء... وأرى ذلك صواباً؛ لأن الواو ربما حذفت من الكتاب وهي تراد؛ لكثرة ما تنقص وتزاد في الكلام، ألا ترى أنهم يكتبون «الرحمن» و«سليمن» بطرح الألف والقراءة بإثباتها!! فلهذا جازت"[3].

---

(١) النشر ١/ ١١. وينظر: شرح النويري ١/ ١١٧. إتحاف فضلاء البشر ص: ١٥.

(٢) مَعَانِي الْقُرْآنِ ٢/ ٢٩٣-٢٩٤.

(٣) مَعَانِي الْقُرْآنِ ١/ ٨٧-٨٨.

ونصوصُ الفراء في هذهِ المسائلِ هيَ من أقدمِ النُّصُوصِ على هذه الدقيقةِ من دقائقِ علمِ الرَّسْمِ.

٣ – اطِّلاعُهُ على وجوهِ الرَّسْمِ المتعددةِ للكلمةِ الواحدةِ

ومما يسجلُ للفراءِ في مجالِ علم الرَّسْمِ أن كلامَه قد تضمنَ في بعضِ المواضعِ الإشارةَ إلى وجوهِ الرَّسْمِ المتعددةِ للكلمةِ الواحدةِ، ومن ذلك حديثُه عن أنَّ كلمةَ (يهيئ) في قوله تعالى: ﴿وَيُهَيِّئۡ لَكُم مِّنۡ أَمۡرِكُم مِّرۡفَقٗا﴾ [الكهف: ١٦] قد رُسِمَتْ في بعض المُصَاحِف المعتمدة في علم الرَّسْم (وَيُهَيِّأْ) بالألف. قال الفراء: "... لأن العرب تكتب: «يَسْتَهْزِئُ» «يَسْتَهْزِأُ»، فيجعلون الهمزة مكتوبةً بالألف فِي كل حالاتها، يكتبون: «شَيْءٌ» «شَيْأٌ»، ومثله كَثِيرٌ في مصاحف عبد الله، وفي مصحفنا: ﴿وَيُهَيِّئۡ لَكُم﴾ [الكهف: ١٦]، و﴿يُهَيِّأْ﴾ بالألف"[1]. فقوله: "وفي مصحفنا: ﴿وَيُهَيِّئۡ لَكُم﴾ و﴿يُهَيِّأْ﴾ بالألف" يدلُّ على سَعَةِ اطلاعٍ على مرسومِ المُصَاحِف في هذه الكلمةِ، وكلامُه في هذا الموضعِ موافقٌ لما هو منصوصٌ عليه في أمهاتِ كتبِ الرَّسْمِ؛ فقد نَقَلَ الغازي بنُ قيسٍ الأندلسيُّ (ت ١٩٩هـ) رسمَ هذه الكلمةِ بالألفِ، على نحو ما ذَكَرَهُ الفَرَّاءُ، وشاعَ وذاعَ نسبةُ ذلك الرَّسْم إلى الغازي بنِ قيسٍ وَحْدَهُ[2]، وَقَلَّ –إن لم يكن قد انعدم– من نسبها إلى الفراء، علماً بأنَّهما متعاصران.

---

(١) مَعَانِي الْقُرْآنِ ٣/ ٣٠.

(٢) ينظر: المقنع ص: ٥٧، ٩٠. دليل الحيران ص: ٢٦٢.

ومن هذا القبيل أيضاً ما ذكره من أن قوله تعالى: ﴿أَن تَأْتِيَهُم﴾ [محمد: ١٨] مرسومٌ في مصاحفِ أهلِ مكَّةَ؛ وبعضِ مصاحفِ الكوفيين: (تأتِهِمْ) بِسِنَّةٍ واحدةٍ[١]. ولم يعثر الباحثُ بعدَ البحثِ والتنقيبِ على نصٍّ أقدمَ من نصِّ الفراءِ في هذه المسألةِ. وما ذكره هو عينُ ما نصَّ عليه أئمةُ الرَّسْم[٢].

المطلب الثاني: أثر الفراء في من جاء بعده في ما يتعلق بعلم الرَّسْم.

كان لما كتبه الفراءُ حولَ علمِ الرَّسْمِ في كتابه (مَعَانِي الْقرْآنِ) أثرٌ واضحٌ في من جاؤوا بعده.

ومن ذلك تأثيره في ابن جريرٍ الطبريِّ (ت ٣١٠هـ)، وقد ظهر هذا التأثيرُ في مواضعَ كثيرةٍ من تفسيرِ الطبريِّ، ونصوصُهُمَا في ذلك متشابهةٌ إلى حدٍّ كبيرٍ جدّاً.

ومن الأمثلة على هذا تفسيرُهُمَا قولَ الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٌ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ لَعۡنَةُ ٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ﴾ [البقرة: ١٦١] قال الفراء: "وقرأها الحَسَن: (لَعْنَةُ اللهَّ وَالْمَلائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعُونَ)[٣]، وهو جائزٌ فِي العربية، وإن كان مخالفاً للكتاب"[٤]. وقال الطبريُّ: "وذلك وإن

(١) مَعَانِي الْقُرْآنِ ٣/ ٦١.

(٢) ينظر: المقنع ص: ١١١. مختصر التبيين ٤/ ١١٢٤.

(٣) هذه قراءةٌ شاذَّةٌ، وهي تُنسب إلى الحسنِ البصريِّ. [ينظر: تفسير البحر المحيط ١/ ٦٣٥. الدر المنثور ١/ ٣٩٣. تفسير الآلوسي ٢/ ٢٩. إتحاف فضلاء البشر، ص ١٩٦].

(٤) مَعَانِي الْقُرْآنِ ١/ ٩٦.

كان جائزاً في العربية فغيرُ جائزةٍ القراءةُ به؛ لأنه خلافٌ لمصاحف المسلمين"[١].

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً تفسيرهما لأول سورةِ الشورى؛ قال الفراء: "ذُكِرَ عَنِ ابْنِ عَبَّاس أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «**حم سق**»، ولا يجعل فيها عينا، ويقول: السين كل فرقةٍ تكون، والقاف كل جماعةٍ تكون... ورأيتها فِي بعض مصاحف عَبْد اللَّه «**حم سق**»، كما قَالَ ابْنُ عَبَّاس"[٢]. وقال الطبريُّ: "وذُكر عن ابن عباس أنه كان يقرأه: «**حم سق**» بغير عين، ويقول: إن السين عمر كل فرقة كائنةٍ، وإن القاف كل جماعة كائنةٍ... وذُكر أن ذلك في مصحف عبد الله على مثل الذي ذكر عن ابن عباس من قراءته من غير عين"[٣].

وممن تأثروا بالفراء أيضاً في مسائل الرَّسْم ابنُ فارسٍ (ت ٣٩٥هـ)، فقد احتجَّ لكراهةِ مخالفةِ رسمِ المصحفِ بقول الفراءِ: "اتّباعُ المصحف إِذَا وجدتُ لَهُ وجهًا من كلام العرب وقراءة القرّاءِ أَحَبُّ إليَّ من خلافه"[٤].

وممن تأثروا بالفراء ونقلوا عنه بعض ما في قضايا الرَّسْم: أبو عمرو الدانيُّ (ت ٤٤٤هـ)، وأبو داود بن نجاح (ت ٤٩٦هـ). ومن ذلك ما نقلاه عن الفراء في رسم كلمة (لؤلؤاً) في سورتي الحج وفاطر[٥] أنهما مرسومان في

---

(١) تفسير الطبري ٣/ ٢٦٣-٢٦٤.

(٢) مَعَانِي الْقُرْآنِ ٣/ ٢١.

(٣) تفسير الطبري ٢١/ ٥٠٠.

(٤) مَعَانِي الْقُرْآنِ ٢/ ٢٩٣. الصاحبي في فقه اللغة ص: ١٨.

(٥) في قوله تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ [الحج: ٢٣]، ومثلها في فاطر: ٣٣.

مصاحف أهل المدينة والكوفة بألفين[١].

والظاهر أن الزمخشريَّ (ت ٥٣٨هـ) نقل عن الفراء ما يتعلق بمصحف الحارث بن سويدٍ الذي تقدم ذكره في هذا البحث، ونصهما في ذلك يكاد يكون واحداً[٢]. والزمخشريُّ قد أكثر في تفسيره من النقل عن الفراء.

وأذكر أخيراً ممن تأثروا بالفراء في مسائل الرَّسْم، ولكن كان هذا التأثُّرُ سلبيّاً، ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ)؛ حيث تكلَّم عن أنَّ الصحابةَ رضي الله عنهم لم يكونوا متقنين لصناعة الخط؛ لمكان العرب من البداوة والتوحّش، وبُعْدِهِمْ عن الصَّنَائِعِ، وَأَنَّهُمْ رَسَمُوا المصحف بخطوطهم وكانت غيرَ مُسْتَحْكِمَةٍ في الإجادة، فخالف الكثيرُ من رُسُومِهِمْ ما اقتضتهُ أقيسةُ رسومِ صناعةِ الخطِّ عندَ أهلِهَا. ووصف من يقولون: إن الصحابة رضي الله عنهم كانوا محكمين لصناعة الخطِّ بأنهم «مغفلون»، ومثَّل لسوءِ خطِّ الصحابة -بحسب زعمه- بزيادة الألف في رسم كلمة ﴿لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾ [النمل: ٢١][٣].

وما إخال ابنَ خلدونَ في هذا المقام إلا متأثراً بالفراء؛ فهو مَنْ نصَّ على أن زيادة الألف في ﴿لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾ ومثيلاتها هو "من سوء هجاء الأوَّلين"[٤]. ونَصُّ ابنِ خلدونَ يحاكي نَصَّ الفراءِ، ويتقاطع معه تقاطعاً واضحاً.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

(١) المقنع ص: ٤٨. مختصر التبيين ٤/ ٨٧٤.

(٢) ينظر: مَعَانِي الْقُرْآنِ ٣/ ٦٨. الكشاف ٤/ ٣٤٤.

(٣) تاريخ ابن خلدون ١/ ٥٢٦..

(٤) مَعَانِي الْقُرْآنِ ١/ ٤٣٩.

الخاتمة:

وفيها أبرز النتائج التي تَمَّ التَّوَصُّلُ إليها من خلال البحث، وهي:

١ – اشتمل كتاب (مَعَانِي الْقرْآنِ) للفراء على كمٍّ كبيرٍ من قضايا علم الرَّسْم؛ منها ما يتعلق بأصول الرَّسْم ومصادره، ومنها ما يتعلق برسم بعض الكلمات.

٢ – كان الْفَرَّاء رحمه الله مطّلعاً على كثيرٍ من الاختلافات الموجودة بين مصاحف الأمصار، بل كان مطلعاً على دقائقَ كثيرةٍ من دقائقها.

٣ – يسجل للفراء السبق في تقرير بعض الأصول العظيمة لعلم الرَّسْم؛ كسبقه في تقرير أن كل ما صح لغةً لا يصح قراءةً حتى يوافق رسم المصحف.

٤ – كان للفراء أثرٌ واضح في من جاؤوا بعده في ما يتعلق برسم الْمَصَاحِف، وبعض هذه التأثيرات كان في الجانب الحسن، وبعضها كان بعكس ذلك.

٥ – اضطرب موقف الْفَرَّاء اضطرابا واضحاً في مسألةِ الالتزام برسم المصحف أو عدم الالتزام به. ولكن أغلب نصوصه مؤيدة للالتزام به.

٦ – يؤخذ على الْفَرَّاء بعض المآخذ في مجال رسم المصحف، وهي متفاوتة في عمقها.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

المراجع والمصادر

- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، شهاب الدين أحمد بن محمد الدمياطي (ت ١١١٧هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
- **الإتقان في علوم القرآن**، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
- **أحوال الرجال**، إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت ٢٥٩هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، حديث أكاديمي، فيصل آباد، باكستان.
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ- ١٩٩٤م.
- **الانتصار للقرآن**، القاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت ٤٠٣هـ) تحقيق: محمد عصام القضاة، دار الفتح، عَمَّان- دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ**، أبو بكر محمد ابن القاسم بن بشار الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- **الإيضاح في القراءات**، أَحْمَد بن أَبي عُمَرَ الأَنْدَرَابِيّ (ت بعد ٥٠٠هـ)،

أطروحة دكتوراة، دراسة وتحقيق: منى عدنان غني، بإشراف الأُستاذ الدكتور : غانم قدُّوري حمد، كلية التربية للبنات في جامعة تكريت، ١٤٢٣ هـ- ٢٠٠٢م.

- **البحر المحيط**، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
- **البداية والنهاية**، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- **البديع في الرَّسْم العُثْمانِيّ في المصاحف الشريفة**، محمد بن يوسف بن معاذ الجهني (ت ٤٠٧هـ)، تحقيق: حمدي سلطان العدوي، دار الصحابة، طنطا، ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
- **البرهان في علوم القرآن، محمد بن بَهادر بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان / صيدا.
- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ)، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

- **تاج العروس من جواهر القاموس**، أبو الفيض محمّد مرتضى الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- **التاريخ الأوسط**، محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث - حلب، القاهرة ط١، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.
- **تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم**، المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي (ت ٤٤٢هـ) تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط٢، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
- **تاريخ القرآن الكريم**، محمد طاهر بن عبد القادر الكردي (ت ١٤٠٠هـ)، مطبعة الفتح، جدة، ١٣٦٥هـ- ١٩٤٦م.
- **التاريخ الكبير**، محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند.
- **تاريخ بغداد**، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
- **تاريخ دمشق**، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
- **تأويل مشكل القرآن**، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت

٢٧٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.

- **تحبير التيسير في القراءات العشر**، محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان، عمّان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عرفان عبد القادر حسونة العشا، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
- **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**، أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٧٤هـ)، تحقيق: أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- **تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)**، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، حققه: محمود محمد شاكر، خرج أحاديثه: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- **تقريب التهذيب**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
- **تهذيب التهذيب**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- **التيسير في القراءات السبع**، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: أوتو برتزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢،

١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

- **الثقات**، أبو حاتم محمد بن حبان التميمي البُستي (ت ٣٥٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، ط١، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- **الجرح والتعديل**، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٢٧١هـ- ١٩٥٢م.
- **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الفكر، بيروت،١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- **دليل الحيران على مورد الظمآن في فني الرَّسْم والضبط**، إبراهيم بن أحمد المارغني التونسي (ت ١٣٤٩هـ)، تحقيق: عبد السلام البكاري. دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م.
- **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر= (تاريخ ابن خلدون)**، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (ت ٨٠٨هـ)، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت ط٢، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨ م
- **رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية**، غانم قدوري الحمد، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، بغداد، ط١، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- **رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة**، شعبان محمد إسماعيل، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط٢.

- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (تفسير الآلوسي)**، شهاب الدين محمود بن عبدالله الآلوسي (ت ١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي**، عبد الملك بن حسين العصامي المكي (ت ١١١١هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨ م
- **سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين**، علي محمد الضباع (ت ١٣٧٦هـ)، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- **سير أعلام النبلاء**، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**، أبو القاسم محمد بن محمد النُّوَيْري (ت ٨٥٧هـ)، تحقيق: مجدي محمد باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ- ٢٠٠٣م.
- **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء (ت ٣٩٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- **صحيح البخاري**، محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
- **صفحات في علوم القراءات**، عبد القيوم عبد الغفور السندي، المكتبة الإمدادية، ط١، ١٤١٥ هـ- ١٩٩٥م.

- **الضعفاء والمتروكون**، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمد القشقري، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- **الضعفاء والمتروكون**، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- **الضعفاء والمتروكون**، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب ط١، ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م.
- **الضعفاء**، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: فاروق حمادة، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م.
- **الطبقات الكبرى**، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت ٢٣٠هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م.
- غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، عني بنشره ج برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- **غريب الحديث**، أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت ٣٨٨هـ)، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- **فضائل القرآن**، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم (ت ٢٢٤هـ)، تحقيق: مروان

العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

- **الفهرست،** محمد بن إسحاق بن النديم (ت ٤٣٨هـ)، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
- **القاموس المحيط،** مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٨، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
- **الكامل في القراءات العشر،** يوسف بن عليّ بن محمد الهذلي (ت ٤٦٥هـ)، تحقيق: جمال الشايب، مؤسسة سما للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ- ٢٠٠٧م.
- **الكامل في ضعفاء الرجال،** أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- **كتاب العين،** الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- **كتاب المصاحف،** أبو بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: محمد بن عبده، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
- **الكشاف عن حقائق غوامض التَّنْزيل،** أبو القاسم محمود بن عمرو

الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

- **لسان العرب**، جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.
- **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، محمد بن حبان التميمي البُستي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م.
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م .
- **المحكم في نقط المصاحف**، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: عزة حسن، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- **مختصر التبيين لهجاء التنزيل**، أَبُو دَاوُدَ سليمان بن نجاح (ت ٤٩٦هـ)، تحقيق: أحمد شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
- **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- **المدخل لدراسة القرآن الكريم**، محمد بن محمد بن سويلم أبو شهبة (ت

١٤٠٣هـ)، مكتبه السنة، القاهرة، ط٢، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.

- **مرسوم الخط**، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
- **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار**، محمد بن حبان التميمي البُستي (ت ٣٥٤هـ) تحقيق: مرزوق على إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
- **معجم الأدباء**، ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
- **معجم المؤلفين**، عمر بن رضا كحالة (ت ١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **معجم مقاييس اللغة**، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- **معرفة الرجال عن يحيى بن معين** (ت ٢٣٣هـ)، رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، تحقيق: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- **المقنع في رسم مصاحف الأمصار مع كتاب النقط**، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.
- **منار الهدى في بيان الْوَقْف والابتدا**، أحمد بن محمد بن عبد الكريم

الأشموني، تحقيق: شريف أبو العلا العدوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

- **مناهل العرفان في علوم القرآن**، محمد عبد العظيم الزرقاني (ت ١٣٦٧هـ)، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، ط٣، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- **النشر في القراءات العشر**، محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تصحيح ومراجعة: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، د ت.
- **هجاء مصاحف الأمصار**، أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي (ت ٤٤٠هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.